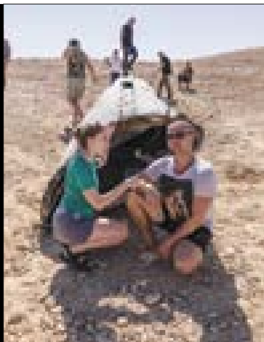
الأخبار
al-akhbar



الحدث

إسرائيل تستعدّ للرد على إيران
نقص «فاضح» في الصواريخ الاعتراضية

10

الاربعاء 16 تشرين الاول 2024
العدد 5324 السنة التاسعة عشرة
Mercredi 16 October 2024 n° 5324 19ème année
16 صفحة
50000 ليرة
www.al-akhbar.com

حزب الله
وقف الحرب أو كل إسرائيل تحت النار

القاهرة تنصح واشنطن: تقييمكم لقدرات المقاومة خاطئ

الخداع الأميركي مستمر: خفض التصعيد بلا ضمانات

نواب وسياسيون يحرّضون على قتل النازحين!

(اف ب)

على الغلاف

القاهرة تنصح واشنطن: تقييم إسرائيل لقدرات حزب الله خاطئ

الخداع الأميركي مستمر: خفض التصعيد بلا ضمانات

قلّلت مصادر مطّلعة من أهمية التسريبات عن جهود تبذلها الولايات المتحدة وفرنسا بصورة غير معلنة من أجل التوصل إلى اتفاق سريع لوقف الحرب على لبنان. وأوضحت أن كل ما يجري تداوله لا يتجاوز اتصالات يهدف الغربيون من خلالها إلى تقصّي الموقف الفعلي لحزب الله ومدى تأثره بالحرب المفتوحة ضده منذ منتصف أيلول الماضي. ودعت المصادر إلى التوقف عند البيانات والخطوات التي يقوم بها العدو، والذي يبدو أنه في سياق موجة جديدة من التصعيد على أكثر من صعيد.

وقالت المصادر إن الاتصالات التي جرت قبل أيام بعيداً عن الإعلام، شاركت فيها عاصمتان عربيتان تربطهما علاقات بالجانبين الأميركي والإسرائيلي، وإن الحديث تركّز على «خلق ظروف مؤاتية لخفض التصعيد». وأضافت أن الحديث تركّز على «محاولة غير مكتملة» لإقناع إسرائيل بوقف أي هجمات على بيروت والضاحية الجنوبية، مقابل الحصول على تعهد من حزب الله بعدم قصف مدينة حيفا أو تل أبيب. وقالت إن الهدوء الحذر الذي يسود العاصمة والضاحية له أسبابه غير المرتبطة حصراً بالمفاوضات السياسية، وإن مسؤولاً في دولة خليجية معنية بالاتصالات أكّد أنه لم يسمع لا من الولايات المتحدة ولا من إسرائيل أي ضمانات حول عدم عودة إسرائيل إلى قصف العاصمة أو الضاحية.

يضغط الأميركيون لاتخاذ اجراءات في المطار وفي مرافئ بيروت وطرابلس وصيدا وصور

وأوضحت المصادر أن الجهات الدولية تضغط في عدة اتجاهات، أهمها فرض لائحة شروط إجرائية تريد الولايات المتحدة من الحكومة اللبنانية تنفيذها في مطار بيروت الدولي وفي مرافئ بيروت وطرابلس وصيدا وصور وإغلاق الموانئ غير الكبيرة، إضافة إلى المعابر الحدودية مع سوريا، والتي قال الأميركيون إن اسرائيل زوّدتهم بخرائط تبيّن نقاط عبور غير شرعية بين لبنان وسوريا يستخدمها حزب الله لتهريب السلاح إلى لبنان.

وبحسب المصادر، فإن العدو يرفع وتيرة القصف في أكثر من منطقة في لبنان، ضمن سياق الضغط على البيئة الشعبية لحزب الله وعلى بقية القوى السياسية، وإن الهدف الآخر هو نقل الصورة بعيداً عن المواجهات القائمة عند الحدود، حيث اضطر العدو إلى زيادة عدد قواته بشكل كبير على طول الحدود مع لبنان من رأس الناقورة في الغرب إلى مزارع شبعا شرقاً.

وتوقّعت المصادر أن يقوم العدو بجولة جديدة من العنف ضد أكثر من منطقة لبنانية، بذريعة أنه يهاجم أهدافاً لحزب الله أو شخصيات قيادية فيه. وقالت إن العدو لا يزال يضغط ميدانياً لترهيب جنود قوات اليونيفل من أجل الضغط على حكومات بلادهم لسحبهم من الجنوب، بقرار تتخذه كل دولة على حدة، بعدما تبيّن أنه لن يكون هناك قرار صادر لا عن الأمين العام للأمم المتحدة ولا عن مجلس الأمن بسحب القوات الدولية مسافة 5 كيلومترات إلى الشمال من الحدود مع فلسطين.

وبحسب المصادر، فإن الجهات اللبنانية باتت على اطّلاع على مشروع إسرائيلي يهدف إلى إقامة منطقة عازلة بعمق 5 كيلومترات وتمتد على طول الحدود، على أن تكون خالية ليس فقط من القوات الدولية والجيش اللبناني، بل من كل المدنيين اللبنانيين، وكذلك من المؤسسات الرسمية المدنية والمؤسسات الصحية الرسمية والخاصة.

وقالت المصادر إن إسرائيل تفترض أن قواتها ستتمكن خلال أسابيع من احتلال كل هذه المنطقة، وأنها تريدها منطقة خالية بصورة تامة، وهي تسعى لأن تكون تحت سيطرتها وحدها، وستبقيها تحت سيطرتها إلى حين التوصل إلى اتفاق جديد حول الترتيبات الأمنية التي يطلبها العدو في جنوب لبنان، والتي تشتمل على تغييرات جوهرية في القرار 1071.

ولفتت المصادر إلى أن التنسيق المصري – القطري ارتفع مستواه في الفترة الأخيرة حيث يبدي الجانبان خشية من أن تكون الولايات المتحدة قررت ترك إسرائيل تفعل في لبنان كما تفعل في غزة. وأوضحت أن المصريين حذّروا خصوصاً من خطورة التصورات الإسرائيلية، وأن ما يطرحه العدو غير قابل للتحقق إلا في حال قامت إسرائيل بحرب إبادة جديدة في لبنان كما تفعل في غزة. وقالت المصادر إن المصريين نصحوا الجانب الأميركي بالتدخل سريعاً لأن ما يجري في لبنان قابل للتوسع إلى أبعد بكثير من الدائرة الحالية، مع إشارة لافتة إلى معلومات منسوبة إلى المخابرات العامة المصرية، تفيد بأن القاهرة أطلعت الجانب الأميركي على معطيات لديها حول «عدم تعرض البنية العسكرية لحزب الله لضرر كبير» بعد الضربات الإسرائيلية، وأنه يفترض بالولايات المتحدة «عدم الاستماع إلى معلومات وتقديرات الجيش الإسرائيلي، خصوصاً بعد ما كشفته المعارك في غزة طوال عام، وحيث لا تزال حماس قادرة على تشغيل كتائب كبيرة في كل مناطق القطاع». بينما ”قدرات حزب الله ومناطق انتشاره وعديده اكبر بكثير من الفصائل الفلسطينية مجتمعة».

حشود إسرائيلية عند حدود الجولان مع سوريا

قال مراسلون أجانب يعملون في شمال فلسطين المحتلة إن التعزيزات الجديدة التي أرسلتها قوات الاحتلال إلى الجبهة الشمالية، لم توجّه كلها إلى الحدود مع لبنان. ونُقل عن هؤلاء أن قوات الاحتلال دفعت بقوات برية ومدرّعات صوب الحدود بين الجولان المحتل والأراضي السورية. وأن هناك أشغالاً كثيرة يقوم بها جيش الاحتلال في الشريط الحدودي القريب من منطقة القنيطرة.

وذكر المراسلون أن الرقابة العسكرية الإسرائيلية تمنع على أحد نشر أي معلومات حول ما يجري في منطقة الجولان، وأن تدابير أمنية خاصة اتُّخذت داخل قرى الجولان المحتل، وأن عدداً غير قليل من سكان مستعمرات الجولان غادروا فعلاً المنطقة، بينما رفضت قوات الاحتلال نشر بطاريات للقبة الحديدية في القرى التي يسكنها سوريون، بما في ذلك بلدة مجدل شمس التي سبق أن سقط فيها صاروخ اعتراضي أدّى إلى مجزرة بحق الأطفال، ورفضت إسرائيل طلبات أبناء البلدة التحقيق في الحادثة، وأصرت على اتهام حزب الله بالوقوف خلف القصف الذي اتخذته حجة لرفع مستوى التصعيد ضد حزب الله باغتيال القائد العسكري الشهيد فؤاد شكر.

ومن الجانب اللبناني القريب من مزارع شبعا المحتلة، لوحظ أن التحركات الإسرائيلية توسّعت في تلك المنطقة، مع تسريبات مصدرها وسائل إعلام إسرائيلية حول «انتشار عسكري يمهّد لعملية برية محدودة» في منطقة مزارع شبعا، علماً أن قوات الاحتلال أقدمت خلال الأشهر القليلة الماضية على إعادة نشر قواتها في قواعدها العسكرية في الجولان بعد تعرضها لضربات بالمُسيّرات من جانب حزب الله أو المقاومة الإسلامية في العراق. وقد أخليت بعض المواقع، لكن العدو يضع في تلك المنطقة المرتفعة مرابض مدفعية بعيدة المدى تتولى القصف الدائم على مناطق كثيرة في القطاعين الأوسط والشرقي في لبنان.



ميقاتي أعلن تلقي ضمانات بعدم استهداف بيروت (أ ف ب)

تطمينات أميركا لا تطمئن أحداً

غداة العملية النوعية الأكثر إيلاماً التي نفّذها حزب الله ضد قاعدة تابعة للواء «غولاني» في بنيامينا جنوب حيفا، ووسط التهديد الإسرائيلي بتنفيذ ضربات في كل لبنان، بما فيه مدينة بيروت، حُبسَت الأنفاس بانتظار الهدف المقبل للعدو وسط تخوّف من استغلال هذه العملية للقيام بمجازر انتقامية ضد مدنيين، كما حصل في منطقة أيطو (قضاء زغرتا الذي استُهدف للمرة الأولى).

تطمينات أميركية بعدم استهداف بيروت سبقت غارتي النويري والبسطة!

وازداد هذا الخوف، وسطَ مؤشرات ومعلومات تقاطعت حول انحسار الحركة الدبلوماسية التي قالت مصادر مطّلعة إنها «غير مجدية على الإطلاق». ورغمَ تأكيد رئيس الحكومة نجيب ميقاتي أمس، عقب عودته من الأردن أخيراً، أن «لبنان حصل على ضمانات أميركية لخفض التصعيد الإسرائيلي في بيروت وضاحيتها الجنوبية»، إلا أن ذلك لم يُطمئن أحداً، وأوضحت المصادر أن «ما قصده ميقاتي هو أن الأميركيين طمأنوا لبنان إلى هذا الأمر، وكان المقصود أن إسرائيل لن تستهدف مدنيين، لكنها لم تقل إنها ستوقِف الاستهدافات»، مشيرة إلى أن «هذا الكلام الأميركي سمعناه قبيل العدوان الذي حصل على منطقة النويري والبسطة وهذا ما يؤكد أن الإسرائيلي يفعل غير ما ينقله الأميركي، وبالتالي لا يُمكن أن نطمئن».

وكان ميقاتي أكّد أن «الاتصالات الدولية قائمة للوصول إلى وقف لإطلاق النار وتعزيز دور الجيش وتطبيق القرار 1071»، وشدّد على «أننا نسعى إلى تأمين موافقة دولية مسبقة قبل عرض الموضوع على مجلس الأمن». وأشار إلى أنه «خلال اتصالاتنا مع الجهات الأميركية الأسبوع الفائت أخذنا نوعاً من الضمانة لتخفيف التصعيد في الضاحية الجنوبية وبيروت والأميركيون جادون في الضغط على إسرائيل للتوصل إلى وقف لإطلاق النار». وفيما قالت أوساط سياسية إن كلام ميقاتي «يُفسّر تراجع الضربات منذ أسبوع على الضاحية وبيروت»، تزامن كلام رئيس الحكومة مع ما كشفته وزارة الخارجية الأميركية عن «أننا أوضحنا للإسرائيليين أننا نعارض حملة الغارات الجوية على بيروت ونراقب التزامهم بذلك»، وما نقلته وكالة الصحافة الفرنسية عن «تأكيد الولايات المتحدة معارضتها الغارات الجوية الكثيفة على بيروت».

وفي هذا الصدد، اعتبرت مصادر دبلوماسية أن «لأميركا مصالح حيوية في لبنان وهي تنظر إليه بشكل مختلف عن غزة، وتعتبر أن هناك خطوطاً حمراً لا يُمكن تجاوزها»، فضلاً عن أن «لبنان وتحديداً بيروت، ليست غزة، وفيها قوى متعددة ولا يسيطر عليها حزب الله، وبالتالي تعتبر أميركا أن هناك أوراقاً لا تريد أن تخسرها، ولا تريد إنهاك المؤسسة العسكرية التي استثمرت فيها طويلاً، لأن الخراب الداخلي والفوضى المطلقة ستكون لهما تداعيات مأسوية على وضع الجيش».

من جهة أجرى، لا يزال ملف «اليونيفل» يتفاعل في ظل إصرار إسرائيل على انسحابها من الجنوب والاستياء الأوروبي من الممارسات الإسرائيلية. وفيما قال الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إن «على رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أن يتذكّر أن إسرائيل تأسست بقرار من الأمم المتحدة»، معتبراً أنه لا يجب أن «يتنصل من قرارات» المنظمة الدولية، أعلنت رئيسة الوزراء الإيطالية جورجيا ميلوني أنها ستزور لبنان الجمعة لتفقد كتيبة إيطالية في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. واعتبرت ميلوني أن انسحاب اليونيفل بناءً على طلب أحادي من إسرائيل سيكون خطأً فادحاً، وسيقوّض مصداقية الأمم المتحدة.

(الأخبار)

وقف رحلات الإجلاء يومين

أفادت مصادر في مطار بيروت الدولي بأن رحلات إجلاء الرعايا الأجانب ستُعلق لمدة يومين كحد أدنى. إلا أن التعليق لن يشمل حركة الذهاب من المطار لطيران الشرق الأوسط. وربطت المصادر قرار تعليق الدول الغربية لرحلات الإجلاء باحتمال شن إسرائيل عدواناً وشيكاً على إيران، ما قد يصعّد الوضع الأمني في المنطقة، علماً أن هناك ثمانية خطوط طيران تتحرك من لبنان باتجاه أوروبا وأميركا قد تكون في مرمى الصواريخ في حال تطورت المواجهة.

مقالة

ابراهيم الأمين

الحرب والسعي إلى توسيعها

واحدة من الطرق البسيطة لمعرفة حقيقة الانقسام في لبنان، هي في الإجابة على سؤال مباشر: من ابتهج ومن غضب عند استشهاد القائد الأممي السيد حسن نصرالله؟

دعونا من التقية التي تشكل أسلوباً مشتركاً عند اللبنانيين في حديثهم عن القضايا الخلافية. ودعونا من الجانب الإنساني الموجود حتماً في قلوب البسطاء من الناس. ولنذهب إلى من يملك التأثير على مجريات الأمور، وإلى العقل الذي يتحكّم بأداء المرجعيات.

كل خصوم المقاومة في لبنان والمنطقة لن يكونوا غاضبين إن هي تعرّضت لهزيمة على يد إسرائيل. أصلاً، جرّب كل هؤلاء حظهم معها، وبأساليب مختلفة، وفشلوا في تحقيق مرادهم. لكنهم تجمّعوا كلهم اليوم، حيث تُشن هذه الحرب من قبل تحالف وثيق، (وليس تقاطع مصالح)، بين كل الداعين إلى نزع سلاح المقاومة، وآلة القتل الإسرائيلية بقيادة العدو الأميركي. وهدف هؤلاء ليس نزع السلاح فقط، بل نزع الروح من حامليه إن أمكن لهم ذلك.

ولأن المعركة بهذا الوضوح، لم يعد بالإمكان الحديث عن الولايات المتحدة إلا بوصفها عدواً. وعندما نقول العدو الأميركي، فلأننا نعي ما تقوم به من جهة، ولأننا لن نقبل بعد اليوم بتصنيفها صديقة للبنان. ومن يريد التعامل معها كأمر واقع، فهو حر في قناعاته وخياراته. لكنه لن يتمكن من حجب الحقيقة الواضحة حول شراكتها الكاملة في الجريمة المفتوحة، من غزة حيث تدمر الإبادة كل أدوات حياة الفلسطينيين هناك، إلى الدور المباشر، السياسي والعسكري والأمني الذي تقوم به الولايات المتحدة في لبنان، حيث تنخرط كل أطقمها العسكرية والأمنية والدبلوماسية في حرب تتسبب بسقوط الدماء بين المقاومين والمدنيين. ومن يريد تفسير الحديث المباشر عن الدور الأميركي في هذه الحرب بأنه تحريض على المصالح الأميركية (كما فعل مارسيل غانم)، فليفعل ما يريد وليقل ما يريد. لكن عليه أن يسأل أولاً عن الدور الذي تقوم به السفارة الأميركية في بيروت بكل أقسامها وفرقها، وأن لا يتجاهل هؤلاء ما يعرفونه شخصياً عن تفاصيل التدخل الأميركي في كل شاردة وواردة في هذه الدولة ومؤسساتها، وفي مقدّمها المؤسسات العسكرية والأمنية.

من ابتهجوا باغتيال القائد الأممي هم من شاركوا لعقود في مطاردته، لكنهم سيتعرّفون إلى إرثه ليس في هذه الحرب فقط، بل في مسيرة عالمية تنتقم لأغلى الشهداء

كما أن من يريد تسهيل الأفعال الأميركية في لبنان، أو يوفّر التغطية لها، ويتستر عليها، فهو يتحول مع الوقت إلى شريك في هذه الجريمة. والمسألة، هنا، ليست مجرد إبداء رأي. نحن نتحدث عن حرب دائرة، وعن دماء تسيل، وعن قتلة كاشفي الوجوه. ومثلما نقبل نحن بتحمل ثمن انخراطنا في المقاومة الشاملة للعدوان الأميركي - الإسرائيلي على لبنان وعلى فلسطين، فعلى هؤلاء تحمل مسؤولية أفعالهم أيضاً. وطالما يميل الجميع إلى التحدث بصراحة وشفافية، فلا بأس بأن يقول كل منا ما لديه من دون مواربة أو تحايل، لأن المعركة قائمة وستكون قاسية، وكلنا يعرف حماسة بعض «الصبيان» للقيام بأعمال متهورة في لحظة التقدير الخاطئ. وإذا كان هؤلاء يعتقدون بأنهم يعملون في الظلام، فإن من يشغّلهم يعرف أنه مكشوف الوجه والاسم وأدوات العمل طوال الوقت.

وإذا كان العدو قد حقّق نجاحات كبيرة في الجانب الأمني، فهو قام بذلك مستنداً إلى دعم لوجستي وتقني ما زال مفتوحاً، تقدّمه أجهزة الاستخبارات الغربية وبعض الاستخبارات العربية في لبنان. وهو دعم كان ولا يزال موجوداً حتى اللحظة. ولم يتوقف حتى خلال شن الغارات على المدن والقرى والبلدات، علماً أنه يوجد الآن في لبنان عشرات العملاء الذين أُرسلوا في مهام تجسسية على عجل، ليكونوا ضمن «العيون خلال الحرب»، وهي فرق، تعمد جيوش كثيرة في العالم إلى الاستعانة بها، خصوصاً في الساحات التي يكون لهذه الدولة النفوذ القوي الذي يسمح باستخدام مطاراتها ومرافقها ومعابرها. فكيف، وسفارة مثل السفارة الأميركية، قادرة على إدخال وإخراج من تريد من لبنان حتى من دون طلب الإذن أو المرافقة، وخطها الجوي مع قواعد قبرص مفتوح ليلَ نهارَ، ولم يحصل سابقاً أن أخذت إذناً أو أعطت علماً بأنها تقوم برحلاتها الجوية، وحتى الرحلات البحرية أيضاً.

لقد شكّلت عملية اغتيال القائد الأممي علامة فارقة في كل الحرب الجارية. وعندما يشار إليه باعتباره الشهيد الأسمى والأغلى، فهذا لا يخص موقعه الشخصي في قلوب وعقول كل من يعتبر نفسها بشرياً فيه لحم ودم وعقل وقلب، بل لأنه القائد الذي عمل كل طغاة العالم، بقيادة الولايات المتحدة، على التخطيط للنيل منه. وكل المؤشرات الميدانية والحسية تعزّز كل الشكوك في تورط أميركا في أكبر عملية اغتيال نفّذها الذيل الإسرائيلي في تاريخ الصراع مع المقاومة.

قتل السيد الشهيد لم يكن بسبب منصبه كأمين عام على ما نعرفه عن نظرائه في أحزاب أخرى. والاختلاف لا يقف فقط عند تمتّعه بميزات قيادية خاصة، بل لأن دوره كان يتجاوز حدود حزب الله نفسه. فهو القائد الحقيقي والفعلي لقوى محور المقاومة، وكان يجلس على رأس طاولة القرار في المحور. لم تعرف إيران الخميني شريكاً لها في صناعة القرار مثل السيد الشهيد. وهو ما عرفه عليه كل من تعاقب على الحكم في إيران نفسها، وكل صاحب قرار في ساحات العراق وسوريا واليمن وفلسطين ولبنان. وهو كان مركز الثقل الرئيسي بالنسبة إلى قوى وجمهور المحور، وهو ما جعله هدفاً دائماً للقتل من قبل جهات كثيرة. وهذا ما حفّز الولايات المتحدة لتكون شريكاً أساسياً مع إسرائيل في التفكير والتخطيط والإعداد وصولاً إلى توفير أدوات الاغتيال. وفيما حالت الإجراءات الخاصة بأمنه دون تنفيذ الجريمة لوقت طويل، فإن الأعداء، كانوا أيضاً يتهيّبون خطوة بهذا الحجم. لكننا اليوم نمرّ في لحظة جنون عالمية، حيث يحتل متعصبون ومتهورون مكاتب القرار الأميركي والإسرائيلي، وهؤلاء يتعاملون مع الاغتيال السياسي كعنصر مركزي في عقيدتهم القتالية. وهو ما دفع واشنطن وتل أبيب إلى بذل جهد استخباراتي هائل مكّن العدو من الوصول إليه. وقد اختار الأعداء لحظة التنفيذ في خضمّ حرب كبرى، كي يستفيدوا من هامش الاحتياط لأي رد متوقّع.

ومع ذلك، فإن قادة العدو، سياسيين وأمنيين، يعرفون أن الانتقام لدماء القائد الشهيد سيكون في جانب منه مرتبطاً بمجريات الحرب القائمة. لكنّ هناك جانباً خاصاً سيتعرف إليه العالم في اللحظة التي تتمكن فيها مجموعات خاصة من تحقيق ما يجعل كل من فكّر وخطّط وشارك ونفّذ الجريمة، سواء أكان دولة أم جيشاً أم قوة أم أشخاصاً، في دائرة الاستهداف المباشر. ومن لم يتعرّف بعد إلى إرث الشهيد الكبير، فسيتاح له التعرّف إلى جوانب لم يألفها منذ عقود طويلة. حيث إن الانتقام المباشر ليس مهمة محصورة في تنظيم بعينه، بل هي مهمة تخص آخرين، وحيث لا يحتسب كثيرون.

مشكلة أعدائنا في العالم أنهم لا يقيسون الأمر بطريقة تتناسب وطبيعة المقاومة نفسها. يعتقد الطغاة بأن القتل وسيلة نافعة للردع. ولم يتعلموا من دروس المقاومة ضد إسرائيل منذ 75 عاماً. وحتى في هذه الحرب، هم لا يعرفون معنى الانخراط في هذه المعركة. ويقيسون الأمر على أساس تقديرات تخص بعض الأوساط التي تستخدم عبارات بالية مثل الواقعية والعقلانية والحسابات المباشرة. فيعتقد الغرب، وليس إسرائيل فقط، بأن قدرة المقاومة على التحمل تبقى رهن ما قد تخسره. واستناداً إلى فلسفة التدمير، بحيث يشعر كل من يقاوم بأنه سيخسر كل ما لديه. يفترض العدو الأميركي (والإسرائيلي معه) أن الجميع في لبنان لن يقاتلوا إذا كان لديهم ما يخسرونه. ولذلك يركّزون اليوم في حملتهم الدعائية، على تضخيم نتائج الحرب، ليس بقصد عرض العضلات فقط، بل في محاولة لدفع الناس إلى الشعور بأنهم يخسرون الكثير جراء خيار المقاومة. لكن، كما في كل مرة، سرعان ما يكتشف هؤلاء بأن الناس لديهم الكثير ليخسروه، لكنهم مستعدون فعلاً، لا قولاً، لدفع الأثمان بأغلى ما يملكونه. وهم يعرفون أنه في لبنان، وخلال العقدين الماضيين، تطور الواقع المادي للمقاومة، جسماً وبيئة ومجتمعاً، إلى مستويات عالية جداً، وهي تملك الكثير من البشر والإمكانات والطاقات وأدوات الحياة والإنتاج. ولكن ذلك لم يؤثّر على قرارها، سواء المتعلق بالإسناد الناري للمقاومة في غزة، أو التصدي للعدوان الواسع على لبنان. وها هي المقاومة تخوض معركة تدفع فيها الأثمان الكبيرة. وهي تفعل ذلك من دون تردّد أو خوف. ويسقط منها عشرات الشهداء في المواجهات اليومية عند الحدود، ويُقتل من ناسها المئات في البيوت أو أماكن النزوح. ومع ذلك، فالعدو لا يريد أن يتعلم الدرس. ولن يكون بمقدور العدوين الأميركي والإسرائيلي فهم الأمر على حقيقته. فكيف سيتعاملان مع حقيقة أن بضعة آلاف من المقاومين فقط، هم من يديرون المعركة اليوم، وأن عشرات الألوف لم ينخرطوا بعد. ولدى هؤلاء الكثير من المهام لحظة اتخاذ القرار.

إن فهمنا العميق لمعنى هذه الحرب يسهّل علينا تقدير كلفة الصمود والمقاومة والتحدي، ليس لكي أن نختار بين المقاومة والاستسلام، بل لنعرف بأننا أمام حرب تتطلب الكثير من التضحيات، مثلما تحتاج إلى الكثير من العقل والشجاعة.

على الغلاف

حزب الله: وقف الحرب أو كل إسرائيل تحت النار

اعتبر نائب الأمين العام لحزب الله الشيخ نعيم قاسم أن الحل للحرب يكون عبر وقف إطلاق النار، وإلا فالبديل أن حزب الله سيواجه بمواصلة استراتيجية إيلام العدو التي تطاول كل العمق الإسرائيلي، مؤكداً أن المقاومة لم تهزم وأنها استعادت عافيتها ورممت بنيتها التنظيمية.

ولفت الشيخ قاسم، في ظهوره الثالث أمس منذ بدء العدوان الإسرائيلي على لبنان، إلى أن الحرب الإسرائيلية على لبنان تهدف إلى إنتاج شرق أوسط جديد كما قال رئيس وزراء العدو بنيامين نتنياهو، محذراً من أن ذلك يشكل خطراً على لبنان والمنطقة. ورأى أنه من أجل الوصول إلى هذا الهدف عمد العدو إلى خطة تتألف من ثلاث مراحل، تهدف الأولى إلى ضرب القيادة العسكرية والقدرات العسكرية لحزب الله، إلا أنها لم تحقق ذلك، وإن نجحت في توجيه سلسلة ضربات قاسية

> من حق حزب الله أن يستهدف أيّ مكان في الكيان الإسرائيلي لأن العدو استهدف كل لبنان ولم تعد هناك أي معادلة

عبر اغتيال عدد من القادة وعلى رأسهم سماحة الأمين العام الشهيد السيد حسن نصرالله. وتهدف المرحلة الثانية إلى إنهاء حزب الله، بحيث يتم التمهيد للوصول إلى المرحلة الثالثة التي تهدف إلى إعادة صياغة لبنان بالطريقة التي تلائم إسرائيل والولايات المتحدة.

وفي مواجهة هذا المخطط يخوض حزب الله مقاومة مشروعة ودفاعية تهدف إلى رفض الاحتلال وتحرير الأرض، وشدد الشيخ قاسم على أن إسقاط هذا المخطط يتم عبر صمود المقاومة والتفاف شعبها حولها، مؤكداً «أننا من سيمسك العدو برسنه ويعيده إلى الحظيرة».

وحدد قاسم الإطار العام للمراحل التي مرت بها المقاومة حتى الآن. فلفت إلى أنها انتقلت من الإسناد الى مواجهة الحرب الإسرائيلية على لبنان، مشيراً إلى أنه منذ أسبوعين يتركز الميدان على الحافة الأمامية في مواجهة جيش الاحتلال على الحدود اللبنانية - الفلسطينية.

وبخصوص سياسة الرد الصاروخي والمسيّرات التي تنفذها المقاومة الإسلامية في العمق الإسرائيلي، فقد وضعها نائب الأمين العام لحزب الله ضمن استراتيجية «إيلام العدو» التي طاولت حتى الآن حيفا وما بعدها وما بعد بعدها «كما أراد سيدنا الشهيد»، وصولاً إلى إدخال مليوني مستوطن إلى الملاجئ في تل أبيب الكبرى الإثنين الماضي. ورسم إطاراً عاماً أوضح فيه أن من حق حزب الله أن يستهدف أي مكان في الكيان الإسرائيلي لأن العدو استهدف كل لبنان، مؤكداً أنه لم تعد هناك أي معادلة في هذا المجال. ووجّه عدة رسائل إلى المقاومين والشعب اللبناني، وأيضاً إلى أهل المقاومة الذين وصفهم بأشرف الناس. وجدد الوعد الذي سبق أن أطلقه الأمين العام الشهيد السيد حسن نصرالله، بأنهم سيعودون إلى بيوتهم التي ستعود أجمل مما كانت، وبأنه تم منذ الآن إعداد المقدمات الضرورية لهذا الأمر.

وكان الشيخ قاسم قد أوضح في بداية كلمته أن الخطر الإسرائيلي على لبنان ينبع من ماهيته التوسعية والعدوانية، الأمر الذي يؤكد على الترابط القائم بين فلسطين ولبنان والمنطقة في مواجهة هذا الكيان الذي يمثل تهديداً مشتركاً للجميع. لذلك «لا يمكن فصل لبنان والمنطقة عن فلسطين». ومن أبرز تجليات هذه الحقيقة هو المتغيرات التي مر بها لبنان في هذا السياق، ومن ضمنها الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام 1978، واستمر وتوسع ثم اندحر على مراحل وصولاً إلى التحرير عام 2000.

من جهته، حدد نتنياهو الإطار العام لوقف الحرب على لبنان، خلال مكالمة مع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، قائلاً إن إسرائيل «تعارض وقف إطلاق نار أحادي الجانب، لا يغيّر الواقع الأمني في لبنان»، موضحاً أن إسرائيل لن تقبل بأي اتفاق «لا يمنع حزب الله من إعادة التنظيم والتسلح». وهو عنوان يختصر في طياته المطالب التي تريد من خلالها إسرائيل فرض هيمنتها الأمنية على لبنان وصولاً إلى تغيير المعادلة السياسية التي تضمن لها تنفيذ ومراقبة هذه العناوين. وما حدده نتنياهو إجمالاً، سبق أن فصّله قبل يومين جيش العدو في الأطروحة التي قدمها إلى الحكومة والشروط التي ينبغي تنفيذها من أجل «استقرار واقع أمني جديد»، معتبراً أن هذه الشروط لا تهدف إلى نزع قدرات حزب الله فقط، وإنما إلى «إنشاء أنظمة تساعد على ضمان عدم تسلح حزب الله مجدداً». وأكد جيش العدو بذلك على أن أهداف هذه الحرب تتجاوز مسألة المستوطنين وتتصل بترميم الواقع الاستراتيجي لإسرائيل على حساب لبنان، ويهدد مستقبله وهويته وأمنه. ولذلك طالب الجيش أيضاً بسيطرة استخبارية وسيطرة على إطلاق النار في لبنان كله، وخاصة على طول الحدود السورية – اللبنانية وقرى جنوب لبنان، إضافة إلى حق إسرائيل بشن توغلات برية في الأراضي اللبنانية، أو «عمليات عسكرية محدودة» في المستقبل أيضاً، أي حتى بعد انتهاء الحرب! وذهب جيش العدو إلى حد المطالبة بنزع سلاح المقاومة وبمراقبة دولية وخاصة عند الحدود السورية – اللبنانية، في محاولة لمنع التسلح مجدداً ونقل أسلحة من إيران. وتشكل المطالب والشروط التي قدّمها جيش العدو جوهر تغيير المعادلة مع لبنان، بمعنى جعله مستباحاً أمام إسرائيل عبر تجريده من عناصر قوته لمنعه من الدفاع عن وجوده وأمنه ومستقبله.

الوضع الميداني

ميدانياً، يظهر من عمليات المقاومة اليومية، الارتقاء في نوعية الأهداف والقدرات المستخدمة لضربها، كما يظهر الثبات الذي تبديه غرفة عمليات المقاومة في قرار توسيع مروحة الاستهداف، خصوصاً في حيفا التي تحوّلت فعلياً إلى كريات شمونة ثانية، إضافة إلى بعض المدن المحتلة الكبرى الأخرى كصفد وتل أبيب التي باتت الصواريخ تدكّ ضواحيها بشكل متزايد.

ومن مجمل عمليات حزب الله أمس، يمكن الاستنتاج بأن المقاومة، التي قال الشيخ قاسم إنها تجاوزت مرحلة إسناد غزة ومقاومتها، إلى مرحلة مواجهة الحرب العدوانية الإسرائيلية على لبنان بما تقتضي هذه المواجهة من مراحل (دخلنا الآن مرحلة إيلام العدو)، والتوسّع في المدى الجغرافي لصواريخ المقاومة داخل فلسطين المحتلة، تعمل على ضرب العدو بدءاً من أقرب نقطة حدودية مع فلسطين المحتلة في جنوب لبنان، وصولاً إلى أبعد نقطة في عمق فلسطين، وما بينهما من تكتيكات تبدأ من قصف تجمعات العدو ورصد تحركاته، إلى الاشتباكات وضرب الآليات في البر والجو.

وفي هذا الإطار، قصف المقاومون أمس، 3 جرافات ودبابة ميركافا على أطراف راميا، ودبابة أخرى حاولت لاحقاً التقدم إلى أطراف البلدة ذاتها، بالصواريخ الموجهة، ما أدى إلى احتراقها وقتل وجرح من فيها. ومن البرّ إلى الجو، حيث أسقط المقاومون مسيّرتين معاديتين من نوع «هرميز 450»، إحداهما منتصف ليل الإثنين – الثلاثاء، والثانية ظهر أمس، وقد شوهدت تحترق في أجواء فلسطين المحتلة.

في الموازاة، أبقت المقاومة المدن الكبرى المحتلة تحت النار، فواصلت ضرب مدينتي حيفا وصفد بصليتين صاروخيتين كبيرتين، إضافة إلى ضرب ضواحي تل أبيب بصلية صاروخية.

وفي الاستهدافات العسكرية، ضربت المقاومة قاعدة نفتالي قرب صفد بصلية صاروخية كبيرة، ومربضي الزاعورة وديشون، وقصفت مستعمرات كريات شمونة بصلية صاروخية في مناسبتين منفصلتين. وواصلت قصف تجمعات جنود العدو وتحركاتهم، فضربتهم أمس في مواقع البغدادي والمرج وراميا، وفي خلة وردة ومنطقة السدانة وبركة النقار في مزارع شبعا اللبنانية المحتلة، وفي خلة الفراشات في بلدة رب ثلاثين، وفي محيط عيتا الشعب. وأثناء محاولة تسلل قوة مشاة للعدو إلى أطراف بلدة رب ثلاثين من الناحية الشرقية، اشتبك معها المقاومون بالأسلحة الرشاشة والصاروخية.

وفيما واصل العدو الإسرائيلي اعتداءاته في الجنوب والبقاع، دوّت صفارات الإنذار في المستوطنات والبلدات والمدن المحتلة الممتدة من أصبع الجليل إلى تل أبيب، مثل مرغليوت وشتولا وكريات شمونة ومحيطها والمطلة وكفرجلعادي ومسكاف عام ومتات وحورفيش والكرمل وعتليت وقيسارية ووادي عارة جنوب حيفا وفي مدينة حيفا المحتلة والكرويت ونهاريا وكريات بياليك وصفد ومحيطها، وغيرها.



الشيخ نعيم قاسم في كلمته أمس (أف ب)

سكّان حيفا يخشون «كريات شمونه 2»: حزب الله ينفّذ ما هدّد به

بيروت حمود

كل من يسكن أو يعمل في حيفا، يشعر في الأسبوعين الأخيرين بارتفاع ملحوظ في عدد صافرات الإنذار، والصواريخ التي تُطلق على المدينة من لبنان. أصوات الصافرات التي «توقف القلب»، ودوّي انفجارات الصواريخ، تعيد السكان في منطقة الكرمل، وفقاً لموقع «واينت»، إلى صيف 2006، عندما نالت المدينة نصيبها بـ300 صاروخ، أسفرت عن مقتل 14 إسرائيلياً، وإصابة العشرات وتضرر مئات المنازل.

ظلال الحرب الجديدة تخيّم على الروتين اليومي للسكان؛ فمنذ 21 الشهر الماضي لا يمر يوم واحد إلا وتُطلق فيه الصافرات داخل المدينة لتتبعها انفجارات قويّة، وسقوط صواريخ. الحديث بين السكان يقتصر على الحرب. وينقل الموقع عن المستوطنة إفرات حورش أنها قرّرت أخيراً تغيير الطرق التي تسلكها واستبدلتها بأخرى فيها ملاجئ أو أبنية يمكن الاختباء في مداخلها، إذ «بات عليك أن تحسب زمن دخولك للحمام، ومواقع قيادة سيارتك».

وبحسب الموقع فإنه طوال ساعات اليوم يمكن رؤية بعض السكان يسيرون في الشوارع وفي بعض الحوانيت والمطاعم، ولكن بدءاً من ساعات الظهر حتّى الليل تفرغ جميع هذه الأماكن تماماً. أحد المطاعم الذي يدفع فاتورة ذلك، هو «تشيفيتو» الذي تديره زيف غولدتسويغ، والذي تضرّر كثيراً خلال الحرب، ومن المتوقع أن يُغلق أبوابه نهائياً في الشهر المقبل. وتقول غولدتسويغ: «مررنا بظروف صعبة كان آخرها الحرب، البلدة التحتا بالمجمل خالية والناس لم يعودوا يتجوّلون فيها»، مشيرة إلى أنها اضطرت إلى تقليص عدد موظفيها الستة حتّى لم يتبقَّ منهم أحد.

من جهته، أقر تومر مزمار وهو موسيقيّ وأستاذ، بخطورة الوضع، مشيراً إلى أن صافرات الإنذار «تسبب القلق والضغط. وذكر أنه بسبب الحرب أُبطلت عدة عروض كان مقرراً أن يحييها في حيفا وشمالها، بينها في نهاريا.

على المقلب الآخر، ثمة من اختار من سكان المدينة المقتدرين السفر إلى الخارج، كعائلة غوخمان التي توجّهت إلى براغ. وتقول يولي غوخمان: «شعرنا بحاجتنا إلى الخروج قليلاً من البلاد وتغيير الجو. سافرنا قبل يومين من عيد الغفران، وسنعود بعد بضعة أيام. ورغم أننا لسنا في حيفا، فإننا نشعر بما يحصل هناك، فقلبنا مع من تبقّى». وتابعت: «ابنتي في سن الـ11، كانت بحاجة إلى أن نخرج من البلاد بعدما وقعت شظايا صاروخ في حارة رمات هناسية، قبل أقل من أسبوع، ولحسن الحظ فإن منزل والديّ الواقع هناك لم يتضرر كثيراً... كانت ابنتنا على شفا الانهيار، فقررت عدم الخروج من الملجأ وامتنعت عن تناول الطعام». وختمت: «سمعت أن حزب الله يهدد بتحويل حيفا إلى كريات شمونه، وحتّى الآن أوفوا تقريباً بما تعهّدوا به».

إلى ذلك، أعلنت بلدية حيفا بالتنسيق مع قيادة الجبهة الداخلية أنها ستنشر قريباً مزيداً من صافرات الإنذار لتغطي جميع أجزاء المدينة، بعد تلقي بلاغات من السكان أن الصافرات لا تُسمع بوضوح في بعض المناطق، وقال رئيس البلدية يونا ياهف إن «الصافرات الجديدة ستُسهم في تعزيز الاستجابة الأمنية داخل حيفا، لتُمكن جميع السكان من الاطّلاع على الخطر لحظة وقوعه».

«إيغوز» تحتجّ على القتال من مسافة صفر

بيروت حمود

أجرى قائد وحدة «إيغوز»، الذي يُشار إليه في الحرب بـ «س»، وقائد وحدة الكوماندوس، العقيد عومير كوهين، محادثات صعبة مع مقاتلي الوحدات النخبوية التي لم تتمكن من «تطهير» المنطقة التي عملت فيها في جنوب لبنان قبل أسبوعين لـ«القضاء على بنى تحتية» للمقاومة. وسبب المحادثات احتجاجات الجنود على الطريقة التي تُتخذ فيها القرارات في وحداتهم، إضافة إلى الجانب المهني، والشخصي، المتعلّق بظروف الخدمة العسكرية والطريقة التي هوجمت فيها بعض الأهداف خلال العملية الأخيرة.

وطبقاً لما نقله المراسل العسكري لصحيفة «يديعوت أحرونوت»، وموقع «واينت»، يوآف زيتون، فإن التوتر والإحباط في صفوف الجنود يأتيان في ظل توسّع العمليات العسكرية ضد حزب الله، وعلى خلفية «القتال الصعب» الذي احتدم في بداية المعركة البريّة؛ إذ تفيد شهادات الجنود بأنهم «طالبوا بتغيير الطريقة التي يتخذ بها قادتهم الجدد القرارات كشرط لعودتهم للقتال داخل الحدود». وجرت هذه المحادثات «بموازاة تنصيب قادة جدد مكان أولئك الذين قُتلوا أو أُصيبوا خلال معركة مع مقاتلي حزب الله».

التحقيقات الأوليّة حول ما حدث شملت اتهامات خطيرة من جانب المقاتلين، «تراكمت لديهم خلال أشهر القتال الطويل في قطاع غزة، وبعد ذلك خلال العملية السرية التي نفّذها مقاتلو الوحدة (إيغوز) في جنوب لبنان»؛ وكما تبيّن فإن قائد القوّة «قرّر الدخول سراً إلى أحد المباني في إحدى القرى الجنوبية عند الساعة 4:27 فجراً، مستغلاً الضباب الكثيف الذي خيّم على المنطقة»، وعندئذ قام مقاتلو حزب الله بمواجهة القوة الإسرائيلية من مسافة صفر، في قتال احتدم لساعات حتّى الصباح، وصولاً إلى إنقاذ الجرحى الذي جرى كذلك تحت النيران التي أمطرت القوة الإسرائيلية من كل الاتجاهات، وجرت خلال ذلك محاولة من مقاومي الحزب لاختطاف جثّة جندي إسرائيلي.

وبحسب الموقع، قام قائد وحدة «إيغوز» بإدارة مكان الحادث الذي أعلن عنه «كحدث بإصابات عديدة»، وأشرف خلال ذلك على القيادة المباشرة مع قادة آخرين، على بعد عشرات الأمتار من المواجهة الأولى وتحت إطلاق النار. وحمل الجنود رفاقهم الجرحى على ظهورهم وعلى نقّالات لإنقاذهم عبر تضاريس جبلية صعبة من القرية التي كانوا يقاتلون إلى خلف الجدار.

وعلّق الجيش الإسرائيلي على النتائج التي أظهرتها التحقيقات بالقول إنه «لا ينقصنا أيّ نيران من الجو، وثمة سلسلة عمليات واضحة ومتنوعة، بناءً على حكم القادة الميدانيين الذين نثق في كيفية اتخاذهم القرار، وكيفية دخولهم إلى كلّ منزل». وطبقاً للجيش «الأمر ليس أبيض أو أسود وفي الميدان في بعض الأحيان ثمة قيود واعتبارات إضافة إلى تقنيات مختلفة لاستهداف العدو»، مضيفاً: «في أحيان معيّنة يخدمنا الضباب ويصعّب على العدو إطلاق الصواريخ المضادة للدروع تجاهنا.. بعض الوحدات كإيغوز يعتبر الفريق لبنة بناء القوّة، وبشكل خاص قائد القوة الذي أصيب، ما أثّر على البقيّة وأدى إلى توقفهم عن القتال». وختم الجيش أنه سيستخلص العبر مما حصل ويبلغ عائلات الجرحى والقتلى الذين سقطوا في تلك المعركة، بالأسباب التي أدّت إلى ما حدث، وبنتائجه.

(أف ب)



أفكار أولية لقرار دولي جديد وتباينات غربية حيال الـ«يونيفل»

الأفكار الأولية المطروحة للنقاش غربيًا حيال اليوم التالي للبنان تتخطى القرارين 1701 وحتى 1559 . والنظرة الى مستقبل الـ «يونيفل» واحتمالات ما بعد الحرب يحكمها الدور الأميركي والاختلافات الأوروبية حيالها

هيام القصيفي

على إيقاع الحرب الدائرة، ثمة نقطتان تناقشان في الدوائر المختصة في الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية المعنية، ومنها ما يجري تداوله في نقاشات سفراء ودبلوماسيين في الأمم المتحدة.

الأولى، تتعلق بـ«اليوم التالي» للحرب في لبنان. حتى الآن، ما يقال إن ثمة ضرورة للبحث جدياً في ما يمكن أأن ينتج عن الحرب حتى لا تتكرر تجربة المدة الطويلة في غزة من دون الوصول إلى خريطة طريق لليوم التالي تنهي عملانياً وسياسياً الحرب، لأن ما يُرسم لغزة لم يصبح بعد ورقة عمل واضحة يمكن البناء عليها. يختلف وضع لبنان عن غزة، لجهة إحاطة بعض الدول الغربية والعربية بفكرة لبنان ومستقبله، والاهتمام بما سيلي وقف الحرب. والمفارقة أن الكلام عن وقف النار في النقاشات كلام مجمّد، نتيجة تداول كلام أميركي يقول إن لبنان لم يبلغ فعلياً في وقت سابق قبوله بوقف النار. أما اليوم فالأوروبيون لا يملكون عملياً القدرة على الدخول في مفاوضات وقف النار لأن الكرة في ملعب إسرائيل، ولأن الموقف الأميركي غير ملتبس حيال وقف النار. فكل الحراك الأميركي يدور حول فكرة تخفيف وطأة استهداف المدنيين من دون تقديم أي ضمانات. الأمر نفسه حصل في الضاحية الجنوبية قبل اغتيال مسؤول حزب الله فؤاد شكر، وترجم خطأ في لبنان حينها على أنه ضمانات أو تعهدات. فما يقوله الأميركيون هو أنهم يحثون إسرائيل على عدم استهداف المدنيين لا أكثر ولا أقل. ولأن وقف النار يبدو اليوم متعثراً، فإن النقاشات تدور حول قرار أممي جديد انطلاقاً من فكرة أن القرار 1701 تخطاه الزمن، وقد يكون حتى القرار 1559 كذلك أصبح وراء الجميع. وهنا لبّ النقاش الذي يرسم حيثيات جديدة لمستقبل لبنان، ولو انطلاقاً من القرارين المذكورين اللذين يتطور النقاش حولهما من دون العودة الى لبنان الرسمي، لأن لبنان الرسمي لا قدرة له على تنفيذ أي من القرارات المذكورة. وهذا النقاش الذي بدأ بين دبلوماسيين في عواصم معنية، لا يزال في خطواته الأولى، وعبارة عن أفكار أولية لم تصل بعد إلى حد المسوّدة، لكنه يرسم خطاً فاصلاً بين الواقع الميداني وما ينتظر أن يُكتب من تسوية للوضع بعد وقف النار ولو طالت فترة الحرب. ومجرد البحث في قرار جديد، يعني حكماً أن القرارين السابقين اللذين يشكلان انطلاقاً لأي قرار يجري البحث فيه، قد استنزفا ولم يعودا صالحين للتطبيق، أميركياً وإسرائيلياً وحتى لدى عواصم أوروبية انطلاقاً من أنهما لم يُطبقا لبنانياً رغم مرور سنوات على صدورهما.

النقطة الثانية هي استطراداً للبحث الدولي عن مستقبل لبنان بعد وقف النار، تتعلق بوضع القوات الدولية. بغضّ النظر عن الحيثيات السابقة التي وسّعت مهامها بعد القرار 1701، فإن البحث يدور في عواصم الدول المشاركة فيها وفق وجهات نظر مختلفة. فليس جميع الأوروبيين لهم الموقف نفسه حيال الـ«يونيفل» كوضع وكأداء ومستقبل، سواء المشاركون فيها أو غير المشاركين. وليس لكل الدول المشاركة أيضاً الموقف نفسه مما يجري جنوباً ومن عمل القوات الدولية. وهنا يبرز التناقض بين ما تريده الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة وما يريده بعض الأوروبيين. وثمة نقطة يضيء عليها معارضون لموقع الـ«يونيفل» حالياً، وهي أن هذه القوة نفسها كانت محل انتقاد، وأحياناً «اتهام» ومعاينة حثيثة من حزب الله وممن كانوا يعترضون أحياناً على مهامها العملانية ويلمحون إلى أنها تخدم إسرائيل. في حين انقلبت الآية اليوم، اذ تتهمها إسرائيل بالانحياز إلى حزب الله وغض النظر عن ممارساته وتطالب بسحبها. والقضية مرشحة للتفاعل أكثر مع الضغط الاعلامي الغربي حيال وجود القوات الدولية ودورها، ولا سيما في ضوء التعارض بين مواقف دول مشاركة، من المعلومات التي تنقلها إسرائيل إلى هذه العواصم، علماً أن دور الـ«يونيفل» بذاته كان منذ سنتين مدار نقاش واسع بين لبنان والأمم المتحدة وممثلي دول فاعلة، حيال تغيير طبيعة عملها، كما حصل قبل عامين عند التجديد لها. وهنا يعود النقاش ربطاً بما يمكن أن يُرسم من قرار جديد، يكون مقدمة لتغيير طبيعة عمل هذه القوة بعد سنوات على وجودها في لبنان. وإذا كانت الولايات المتحدة غير مشاركة في عمل هذه القوة إلا أن دورها الحيوي ولا سيما مع دول أوروبية أكثر قرباً منها، مما هي الحال مع فرنسا على سبيل المثال، كفيل بالتأثير في مجريات النظرة إلى دور هذه القوة حالياً وإمكان الضغط لانسحابها من المنطقة الحدودية وأبعد، وفق الشروط الإسرائيلية. والخلاف الأميركي الفرنسي حيال الموقف من الوضع انطلاقاً من واقع الحرب الحالية، مرشح لأن يتفاعل في ضوء النظرتين المتناقضتين حيال وقف النار والحرب الإسرائيلية، ما يؤثر فعلياً على أي نقاش في شأن أي قرار أممي أو تغيير في عمل القوات الدولية. لكن التجربة دلت على أن أداء إدارة الإليزيه في عهد الرئيس إيمانويل ماكرون لم يكن مؤثراً في مجريات الوضع اللبناني، وأعطى انطباعاً للأميركيين بأن انحيازه إلى حزب الله يلعب دوراً مؤثراً سعى الأميركيون مراراً إلى تطويقه. وسيكررون مرة أخرى الأمر نفسه إزاء أي دور، في مؤتمر دولي أو في الأمم المتحدة وخارجها، يفهم منه تحت غطاء مساعدة لبنان أنه قد يكون عنصراً فعالاً ومساعداً لحزب الله.

على الغلاف

نواب وسياسيون يحرّضون على قتل النازحين!

رلى إبراهيم

من المعيصرة في جبيل إلى ديربلا في البترون إلى أيطو في زغرتا، وقبلها الكولا وبرجا وصيدا وكل لبنان، الجريمة نفسها والمجرم نفسه والهدف واحد: قتل المدنيين وشيطنة النازحين سعياً وراء خلق بيئة معادية لهم ومحاولة ضعضعة الوحدة الوطنية والسلم الأهلي. قد لا يختلف اثنان على أن العدو الإسرائيلي يعوّل على الحرب الداخلية لتحقيق أهدافه أكثر مما يعوّل على قدرته على تحقيق انتصار على حزب الله أو حتى تأليب بيئته عليه. ولعله لم يتعلّم هنا من دروس تموز 2006 ولا الهزائم التي سبقتها، فيبادر في كل مرة إلى تكبير الأوهام والأهداف ثم التراجع عنها. لكن يصدف أنه يجد في كل مرة بيئة سياسية وإعلامية لبنانية حاضنة لأوهامه وأكاذيبه تعمل عن قصد أو غير قصد على ترداد سرديته من دون احتساب أضرارها على المجتمع ككل إذا ما أردنا افتراض حسن النية. ويبدو أن هؤلاء أيضاً يراهنون مجدداً على مكرمات الخارج على طريقة رئيس الحكومة السابق فؤاد السنيورة الذي قدّم ورقة استسلام لبنان للسفير الأميركي السابق جيفري فيلتمان والعدو خلال حرب تموز 2006. يومها ظنّ السنيورة وحلفاؤه، أو بالأحرى أفهمتهم وزيرة الخارجية الأميركية السابقة كوندوليسا رايس، أنه يمكن لهم أن يديروا دفة الحكم في لبنان إذا تآمروا على فئة من اللبنانيين. فذهب النائب مروان حمادة إلى حدّ إخبار فيلتمان بمكان وجود الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله طالباً منه نقله إلى الإسرائيليين لقتله وفق ما كتب السفير الأميركي السابق في إحدى الوثائق. ونقل في وثيقة أخرى طلب سياسيين من فريق 14 آذار بينهم الرئيس الأسبق أمين الجميّل ونجله الراحل وزير الصناعة بيار الجميّل ودوري شمعون وكارلوس إده وفارس سعيد وجورج عدوان ونايلة معوض ونسيب لحود وبطرس حرب إطالة أمد القصف الإسرائيلي لأسبوع أو اثنين، لتدفن أحلامهم في النهاية مع اندحار العدو الإسرائيلي. وها هم هؤلاء أنفسهم، أو ورثتهم، يعاودون الكرّة مجدداً من باب شيطنة النازحين وعزل بيئة الحزب هذه المرة. فما إن يقصف العدو المدنيين العزّل والنساء والأطفال حتى تسارع الجوقة إياها إلى التسويق لسردية وجود مخازن أسلحة تحت المنازل ومنصات صواريخ أو اختباء مقاتلين ومسؤولين حزبيين داخل الشقق.

أول من أمس، تهافت البعض لتبرير مجزرة العدو الإسرائيلي في بلدة أيطو الزغرتاوية حيث استشهد أكثر من 22 نازحاً بقصف استهدف أحد المباني، عبر تكرار سردية العدو باختباء مقاتلين بين المدنيين، في حين كان الضحايا نساء وأطفالاً. أول هؤلاء كان نائب المنطقة ميشال معوض الذي تنقّل من شاشة إلى أخرى مبتهجاً ومؤكداً أن المستهدف بالغارة ليس أيطو بل «عنصر حزبي من حزب الله مع عائلته» من دون ذكر اسمه أو أي تفاصيل أخرى سوى أنه جاء بروايته هذه من «الأجهزة الأمنية» محذراً من تسلل العناصر الحزبيين. فيما رأى زميله في القضاء النائب ميشال الدويهي أن الوقت حان لتنظيم موضوع النزوح للتأكد من عدم وجود مسلحين أو مسؤولين أمنيين ووقف الإيجارات العشوائية والتحقق من كل اسم. أما النائب القواتي عن البترون غياث يزبك فنصح مالكي المنازل بعدم استقبال أي شخص أو مجموعة لها دور أمني من دون أن يشرح لهم ما هو تعريف مصطلح «أمني». وانضم النائب الكتائبي الياس حنكش إلى الفرقة ليطالب قيادة الجيش والقوى الأمنية والمحافظين والبلديات والمخاتير والأهالي والسكان بمراقبة حركة النزوح والاطّلاع على أسماء الموجودين في مراكز الإيواء والمستأجرين كي لا يكون بينهم عسكريون أو أمنيون. والواضح أن الجوقة إياها تتأهب عند كل عدوان لتبرير حصوله واستهداف العائلات والتحريض على مناطق أخرى. فقبيل ذلك، كان فارس سعيد يحرّض على كسروان وجبيل ملمّحاً إلى تخزين أسلحة في مناطقها، وإلى وجود معدات عسكرية في برجا والمعيصرة وديربلا وهي المناطق التي نفّذ فيها العدو مجازر بالمدنيين. في الإطار نفسه، نشرت الوزيرة السابقة مي شدياق مقطع فيديو لقصف المعيصرة سائلة ما المغزى من تخزين الصواريخ والمتفجرات في هذه البلدة الكسروانية ولماذا باتت تحت سيطرة حزب الله وتحولت الى مخزن للأسلحة.



تشييع شهداء مجزرة المعيصرة أمس (أ ف ب)

«استنسابية» دولة القانون

هكذا، ارتأى هؤلاء وما يمثّلونه من أحزاب وخط سياسي أن قتل العائلات المؤيدة لحزب معيّن مبرر، مانحين الإسرائيلي حجة للمضي قدماً في جرائمه، من دون أن يردعهم لا قضاء ولا وزارة عدل باستدعائهم لسؤالهم على الأقل عن المعلومات التي يستندون إليها لنشر تلك الأكاذيب. فالتحريض على قتل المدنيين المعارضين لخطهم السياسي والمنتمين إلى بيئة حزب الله لا يدخل قطعاً ضمن نطاق حرية الرأي التي يتبجّحون بها بل جرم يعاقب عليه القانون كونه دعوة للتطهير وفقاً للانتماء السياسي. ولا ضير هنا من تلاوة المادة 295 من قانون العقوبات اللبناني على من يصرخون ليلَ نهارَ بضرورة قيام دولة القانون: «من قام في لبنان في زمن الحرب أو عند توقع نشوبها بدعوات ترمي إلى إضعاف الشعور القومي أو إيقاظ النعرات العنصرية أو المذهبية عوقب بالاعتقال المؤقت». وتنادي المادة 296 من القانون نفسه بفرض عقوبة «بالحبس 3 أشهر على الأقل على كل من نقل أنباء يعرف أنها كاذبة أو مبالغ فيها ومن شأنها أن توهن نفسية الأمة». لكن من يعاقب المخالفين في هذه الحالة؟ يقول أستاذ العلاقات الدولية والعميد السابق لكلية الحقوق والعلوم السياسية في الجامعة اللبنانية كميل حبيب إن القانون الدولي الإنساني «يحرّم استهداف المدنيين ويضعه في خانة جريمة الحرب، كما يحرّم استخدام السلاح ضد المستشفيات ودور العبادة وسيارات الإسعاف والأطباء والأفراد والأماكن التراثية»، فضلاً عن أن «القانون الدولي قائم على قاعدتين: التناسبية بين المدني والعسكري، وإسرائيل لا تميّز بينهما؛ والتناسبية في استخدام السلاح أي استعمال سلاح يتناسب مع سلاح الخصم ولا يكون محرماً دولياً. وفي الحالتين نتنياهو المدان بارتكاب جريمة حرب في المحكمة الجنائية الدولية يخرق القانون»، فكيف يمكن لبعض السياسيين اللبنانيين التناسب بالمواقف مع مجرم حرب أو التبرير له قتل الأبرياء من دون أي دليل حسّي ومن دون أن يكون الضحايا مشاركين مباشرة في أعمال «عدائية»؟

> ميشال معوض برّر للعدو مجزرة بلدة أيطو بأنها استهدفت «عنصراً حزبياً»

المجازر تلاحق أهالي عيترون: مجزرة أيطو رفعت عدد الشهداء إلى 79

آمال خليل

موقع مجزرة أيطو (أ ف ب)

لم يعش حسن حجازي كثيراً بعد مغادرته عيترون. في 23 أيلول الماضي، عقب تصاعد العدوان الإسرائيلي، قرّر الخروج من بلدته بعدما امتنع عن ذلك طوال عام. «سرّح» بقراته وأدار ظهره لحقوله ونزح مع زوجته وأولاده وأحفاده. في السلطانية (قضاء بنت جبيل)، التقى مع شقيقه حسين حجازي الذي كان قد نزح إليها قبل نحو خمسة أشهر. من هناك، سار موكب من ثلاثين شخصاً، غالبيتهم من النساء والأطفال المسنّين، باتجاه زغرتا في أقصى الشمال. ضمّت القافلة حسين حجازي وزوجته سناء مرمر وأولادهما فؤاد وعباس وعلاء وليلى ومريم، وحسن حجازي وزوجته سكنة حجازي وأولادهما علي (وزوجته جنى قاسم وطفلتهما إيلين) ومحمد وعباس، إضافة إلى سرية عواضة والدة حسن وحسين حجازي وشقيقتهما آمال، وابنتي عمتهما دلال وأحلام مراد وابنتها (كنة حسين حجازي)، إضافة إلى قريبهم مزارع التبغ حسين عيسى وزوجته جنان وطفلتهما رقية وجارهم أحمد فقيه وزوجته منال حمد ووالدتها سلمى عبد المنعم وشقيقة زوجها نجية حمد. بعد رحلة شاقّة استمرت يومين أمضوهما عالقين في زحمة السير، استأجروا جميعاً منزلاً في أيطو استهدفته غارة إسرائيلية أول من أمس، وقضت على الأجيال الثلاثة من العائلة. لم يبق من أسرة حسن حجازي سواه ومن أسرة شقيقه حسين سوى كنته ريم فياض.

في ثرى بحبوش الكورانية، «تزرع» عيترون اليوم الشهداء الـ 23 كوديعة. وقال رئيس بلدية عيترون سليم مراد إن تشييع عائلة حجازي وأنسبائها في بحبوش يعود إلى «قربها جغرافياً من مكان وقوع المجزرة. فيما مقبرة الوردانية (إقليم الخروب) التي اعتدنا تشييع الشهداء والوفيات فيها، امتلأت». ومن المنتظر أن تُجرى مراسم التشييع اليوم بعد إتمام إجراءات التعرف إلى الجثامين. حتى الآن، هناك 34 جثمان شهيد تنتظر انتهاء العدوان لتعود إلى ثرى عيترون. قبل شهداء أيطو، سقط 11 شهيداً في مجزرتين في عين الدلب – قضاء صيدا (تسعة من آل فارس وأنسبائهم) والوردانية – قضاء الشوف (جواد موسى وابنه محمد)، أودعوا جميعاً في ثرى الوردانية.

مجزرة أيطو رفعت عدد شهداء عيترون (قضاء بنت جبيل) منذ بداية العدوان الإسرائيلي، إلى 79 شهيداً. يفتقد إمام عيترون الشيخ حسن عياد رفيق الصمود حسن حجازي. كلاهما لم يغادرا عيترون في عدوان تموز 2006 وطوال العام الماضي، إلى أن حوصرت البلدة. يصعب على عياد (75 عاماً) إحصاء عدد شهداء عيترون الذين قضوا في مختلف ميادين المقاومة بمواجهة العدوان الإسرائيلي منذ الأربعينيات. كما يصعب عليه إحصاء عدد المرات التي هُجّر فيها أهلها وخرائط النزوح. عياد نفسه اقتُلع من جذوره في المالكية المجاورة قبل ولادته، عند احتلالها وضمّها إلى القرى السبع المحتلة. «أهل عيترون مثل الغيمة. نتنقّل من مكان إلى آخر». لكنه يقر بأن هذا التهجير هو الأطول والأبعد. «منذ زمن العصابات الصهيونية قبل نكبة فلسطين عام 1948، كان القصف يطاول القرى الحدودية. فينزح أهلنا إلى كونين أو الطيري أو تبنين الواقعة في الخط الخلفي. لم يكن الناس يفارقون أرضهم عند أي قصف، إلا في الشدائد. ومع ذلك لا يطول البعد». يذكر أنه في عدوان 1967، صمد في عيترون مع شبان آخرين شكّلوا لجان حراسة ودفاع، فيما غادر كبار السن والنساء والأطفال. «إسرائيل هذه المرة مختلفة. تريد اقتلاعنا من جذورنا مجدداً».

> شهداء مجزرة أيطو الـ 23 سيُشيّعون كوديعة اليوم في بحبوش الكورانية

بنك أهداف العدو في البقاع بيوت سكنية ومدنيون

رامح حمية

873 غارة هي «حصّة» البقاع من الاعتداءات الإسرائيلية منذ عشرين يوماً وحتى ليل أمس، بمعدل 40 غارة يومياً، كان النصيب الأكبر منها لمدينة بعلبك التي انفجر «قلبها» أمس مع الغارات العنيفة التي شنّها العدو للمرّة الثانية على السوق التجاري مدمّراً معظم معالمه.

ليل الإثنين - الثلاثاء، طاولت الغارات معظم المناطق من قلب مدينة بعلبك إلى قرى الجوار وصولاً إلى النبي شيت ويونين ودورس ورياق وعلي النهري والعين وشعت والكرك وأبلح وسهل الفرزل وغيرها من المناطق، حيث «كان معظم ما دُمّر أبنية سكنية ومحال تجارية ومحيط مراكز طبية»، يقول عضو لجنة الطوارئ في بلدية بعلبك، صبحي بلّوق. ولم يستثن القصف المستشفيات، إذ أغار طيران العدو على محيط مستشفى المرتضى، ما أدى إلى تضرر بعض أقسامه التي خرجت لاحقاً من الخدمة. القصف قضى على «معالم» اعتاد عليها الناس طويلاً، منها قبّة منطقة دورس الأثرية.

خالد، أحد أبناء مدينة بعلبك، آثر وعائلته الصمود في المنزل الذي «لا يزال واقفاً حتى اللحظة». لم يترك بيته، برغم لحظات الرعب التي يعيشها في كل يوم مع انتصاف الليل، حين تشتدّ الغارات. وهي ليست حاله وحده، وإنما أحوال معظم أبناء البقاع الذين صمدوا في بيوتهم، حيث يعيشون على وقع عبارتين «حيطة وحذر» و»حربي بالأجواء» التي تتناقلها مجموعات لجان الطوارئ التي أنشأها الصامدون في قراهم. ولأن لا توقيت محدّداً للغارات، وبالتالي لا هدنة مع العدو، يلزم الناس بيوتهم حيث لا خروج إلا لتأدية أمور ملحّة، فيما بقي «الميدان» لفرق الإنقاذ التي تتوزّع بين أماكن الاستهداف لانتشال الضحايا وإنقاذ من هم على قيد الحياة أو جرف الأنقاض وفتح الطرقات.

ومنذ منتصف الليل وحتى صباح أمس، شنّ الطيران الحربي 12 غارة على مناطق البقاع، نصفها كان من نصيب مدينة بعلبك وأحيائها. وكان أول الاستهدافات تدمير منزل عند أطراف مدينة بعلبك، لتبدأ بعده جولة القصف الليلية. ولعلّ ما خبره الناس هذه المرّة هو انتشار الروائح الكريهة في معظم أحياء مدينة بعلبك، ما دفع السكان المتبقّين هناك إلى ارتداء الكمامات وإقفال النوافذ طيلة الليل وحتى الصباح.

واستهدفت الغارات أيضاً سهل بلدة الفرزل في البقاع الأوسط ورياق، و وبلدتي دورس وشعت، دون وقوع إصابات. كما بدا لافتاً، وعلى مدى اليومين الماضيين، تركيز العدو الإسرائيلي على قطع سائر المعابر الحدودية الشرعية منها وغير الشرعية، حيث دمّرت أمس عبّارات صغيرة عند معبر مطربا وحوش السيد علي ومحلة الزكبة في جرود الهرمل على طريق بلدة جرماش على الحدود اللبنانية السورية. كذلك أغار على حي الكرك للمرة الثالثة، مستهدفاً مبنى سكنياً وكذلك الأمر في رياق حيث تسبب بمجزرة جديدة راح ضحيتها حتى عصر أمس 10 شهداء، إضافة إلى قصف بلدة قصرنبا. يشار إلى أن حصّة البقاع من الشهداء بحسب الإحصائيات بلغت 379 شهيداً حتى صباح أمس ونحو 880 جريحاً توزّعوا على مستشفيات المنطقة.

دمار في بلدة دورس البقاعية (أ ف ب)



«اللبنانية» جامعة واحدة أم اثنتان؟

فاتن الحاج

بينما ينتظر رئيس الجامعة اللبنانية، بسام بدران، هذا الأسبوع، مقترحات الكليات بشأن شكل التعليم في الأسابيع القليلة المقبلة، بما يراعي خصوصية كل كلية، يتنازع الجامعة حلان، أحدهما ينادي بالعودة الحضورية للطلاب في «المناطق الآمنة» وبالتعليم المُدمج في «المناطق شبه الآمنة» وبالتعليم «أونلاين» في المناطق الخطرة، وحل آخر يطالب بتأجيل العام الدراسي إلى حين جلاء صورة الحرب، لغياب القدرة حالياً لدى الأساتذة والطلاب على متابعة التعليم بأشكاله المختلفة، إذ إن جزءاً كبيراً من هؤلاء نازحون وليست لديهم أدنى المقوّمات اللوجستية والنفسية لذلك.

الحل الأول تدافع عنه بصورة خاصة الفروع الثانية وبعض النواب والمكاتب التربوية في الأحزاب المسيحية التي تضغط باتجاه فتح الجامعة، بحجة أن الجامعات الخاصة جاهزة لاجتذاب طلاب الجامعة اللبنانية للتسجيل فيها، و»أي تأخير في إعلان بدء العام الدراسي لن يكون في صالح الجامعة»، كما يقول روك مهنا (التيار الوطني الحر). ولفت النائب إدغار طرابلسي في تغريدة إلى أنه تواصل مع رئيس الجامعة وطمأنه بأن الكليات ستفتح فروعها للتعليم المُدمج في المناطق الآمنة، فيما التعليم سيكون أونلاين للفروع المقفلة، على أن التواصل مع الطلاب سيكون قريباً جداً. وأكّد المجلس التربوي في حزب القوات، في بيان، أن «من غير المنطقي على الإطلاق تحميل المدارس الخاصة والتعليم بشكل عام بشكل منفرد أوزار الحرب».

في المقابل، يرى أنصار الحل الثاني أنه لا تجوز المقارنة بين الجامعة اللبنانية والجامعات الخاصة، فالأخيرة وفّرت لطلابها كل احتياجات التعليم، فيما «طلابنا معروف أنهم يعيشون وضعاً اقتصادياً ضاغطاً يضاف إلى ما خلّفته الحرب من تهجير وتدمير للمنازل وخسارة في الأرواح».

وبينما لم يتبلّغ أيّ من الأساتذة والطلاب أي مذكّرة رسمية بشأن شكل التعليم الذي سيكون معتمداً، فـ «إن الشكل المطروح المتمثل بالفيديوهات المسجّلة، غير مجد تربوياً»، على ما يقول الأستاذ في كلية العلوم . الفرع الأول النقابي علاء غيث. فالتسجيلات موجودة منذ أزمة كورونا والطلاب يتناقلونها منذ ذلك الحين، سائلاً ما إذا كانت تكفي وما هو الدور الذي يؤديه الأستاذ في هذه الحالة. ويشير إلى أن هناك فئة من اللبنانيين لا تريد أن تتحمل تبعات الحرب وتتصرف وكأن الحرب مفروضة على منطقة دون أخرى، وكأنّ هناك جامعتين، ما ينذر بخسارة طلابنا عاماً دراسياً. ورأى أن هذا الموقف يساوي موقف انتخاب رئيس الجمهورية قبل وقف إطلاق النار، سائلاً: «بأي نفسية سيتعلم من خسر أهله وبيته، وما المانع من تأجيل العام الدراسي إلى ما بعد صدور نتائج الانتخابات الأميركية حتى نهاية كانون الأول، فنكتشف بعدها التعليم فلا يكون هناك حلان منفصلان في جامعة واحدة بل حل واحد للجميع؟».

في هذه الأثناء، علمت «الأخبار» أن بدران قد يذهب إلى تمديد إضافي لتوقيف التدريس في كليات الجامعة حتى 28 الجاري.

على الغلاف

الغرب الجماعي بعد «الطوفان»

ماجد نعمة *

إذا كانت نكبة 1948 حاضرة في الكثير من الأدبيات السياسية والإعلامية التي رافقت «طوفان الأقصى»، فاللافت أن حرب السادس من أكتوبر 1973، التي كانت أول هزيمة عسكرية قاصمة للمشروع الصهيوني التوسعي، والتي دمرت أسطورة الجيش الإسرائيلي الذي لا يقهر (أسطورة روّجت لها الماكينة الإعلامية الغربية بعد نكسة حزيران 1967 وصدّقتها وتبنّتها بعض النخب السياسية العربية المتغربة)، لم تحتل الحيّز التحليلي الإستراتيجي والتاريخي الذي تستحقه. وسواء كانت المقاومة الفلسطينية في غزة قد اختارت يوم السابع من أكتوبر لإطلاق «طوفان الأقصى»، أي بعد الانتهاء مباشرة من احتفال كل من مصر وسوريا بالذكرى الواحدة والخمسين لحرب السادس من أكتوبر 1973، مجرّد صدفة فرضتها الاعتداءات والاقتحامات المتكررة للمستوطنين اليهود الفاشيين لباحات المسجد الأقصى والتي تجاوزت في الأيام الأربعة السابقة نحو 4600 مستوطن بتشجيع علني من حكومة نتنياهو الفاشية، أم إنه كان قراراً مدروساً، فتوقيت «الطوفان» جاء ليذكر بدروس هذه الحرب التي حوّلها أنور السادات من انتصار عسكري باهر إلى نكسة إستراتيجية كان ثمنها انسحاب مصر من الصراع العربي الصهيوني بأبخس الأثمان وتحويلها من لاعب أساسي في لعبة الأمم إلى دولة تابعة تحرس المصالح الأميركية والإسرائيلية مقابل الحفاظ على أمن نظامها وفتات من المساعدات تقتاتها على الموائد الخليجية. وما زال العالم العربي يدفع حتى الآن ثمن هذه السياسة الخرقاء التي

> ما زال المشروع الغربي، على الأقل منذ تحرير لبنان عام 2000، من دون أية تنازلات أو اتفاقيات تطبيع، هو نفسه: إعادة تشكيل الشرق الأوسط الكبير وتثبيت المشروع الاستيطاني الصهيوني من دون مقابل. أي التطبيع مقابل التطبيع

انتهجها أنور السادات وحلفاؤه بعد عام 1973 والقائمة على فرضية أن الولايات المتحدة تمتلك 99% من الأوراق في المنطقة والعالم.

هذه العبودية الطوعية، أو المختارة، على حد تعبير الكاتب الأرستقراطي الفرنسي إيتيان دو لا بويسيه في كتابه الشهير الذي يحمل العنوان نفسه، والذي نشره منذ خمسة قرون، هي «أسوأ أنواع العبوديات». ذلك أن انقلاب السادات على الناصرية قاده إلى رحلة الاستسلام المشؤومة إلى إسرائيل النازية تحت حكم مناحيم بيغن وشامير وشارون ثم إلى كامب ديفيد الذي أعطى الكيان الصهيوني والولايات المتحدة إمكانية الاستفراد بكل الدول العربية الواحدة تلو الأخرى. إذ لم تكن قد مضت على زيارة السادات للكيان الصهيوني أشهر معدودة (19 نوفمبر تشرين الأول 1977) حتى شنت إسرائيل في مارس/ آذار 1978 أولى حروبها ضد لبنان والمقاومة الفلسطينية، واحتلت شريطاً حدودياً امتد حتى نهر الليطاني وأقامت فيه منطقة عازلة بالاعتماد على ميليشيات طائفية من العملاء. ورغم هذا الاحتلال الجديد لأرض عربية جديدة، فقد أمعن نظام السادات في الارتماء في حضن الولايات المتحدة وإسرائيل وتوّج ذلك بتوقيع سلسلة من التفاهمات والاتفاقات توّجت يوم 26 مارس/ آذار 1979 بالتوقيع في البيت الأبيض على اتفاقية سلام منفرد مع إسرائيل كانت نتيجتها المباشرة إخراج مصر من الصراع العربي الإسرائيلي وطعن سوريا، الشريك الأساسي في صنع انتصار حرب تشرين الثاني /أكتوبر، في الظهر، والأهم من كل ذلك، التخلي عن حقوق الشعب الفلسطيني وتركه فريسة لسياسة إسرائيلية فاشية توسعية استيطانية.

من كامب ديفيد إلى احتلال بيروت

ولم يكد حبر معاهدة كامب ديفيد يجف حتى وسّعت إسرائيل من احتلالها لجنوب لبنان، فشنّت في السادس من حزيران/ يونيو 1982 عملية اجتياح خاطفة تمكّنت على إثرها من احتلال بيروت وإخراج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان وكذلك قوات الردع السورية من قسم من الأراضي اللبنانية وفرض انتخاب عميلها بشير الجميل رئيساً للجمهورية. كل هذا بتواطؤ من الولايات المتحدة وصمت مصر وبعض الدول العربية.

ولكن سرعان ما انقلبت هذه الحرب على صانعيها أمام ولادة مقاومة لبنانية دشّنت ولادتها بعدة عمليات قاصمة وجّهتها للإسرائيلي صباح 11 نوفمبر/ تشرين الثاني 1982 لمقرّ الاحتلال الإسرائيلي في صور ناسفة مبنى الحكم العسكري الإسرائيلي في صور الذي سوته أرضاً، ما أسفر عن مقتل ما يزيد عن مئة جندي وضابط من القوات المحتلة. وبعد عام على هذه الضربة، هاجمت المقاومة في 1983/11/4 مقر الاستخبارات الإسرائيلية في صور موقعة 29 قتيلاً من عناصرها.

ولم يكن مصير القوات الأميركية والفرنسية المتواطئة مع الغزو الإسرائيلي مختلفاً، والتي أرسلت إلى لبنان بذريعة حماية المدنيين اللبنانيين والفلسطينيين المحاصرين في بيروت وضمان عدم دخول الإسرائيليين وعملائهم من القوات اللبنانية إلى المخيمات المنزوعة السلاح بعد مغادرة القوات الفلسطينية والسورية بيروت. وبالفعل، جاءت هذه القوات المتعددة الجنسيات إلى لبنان في 21 آب/ أغسطس 1982 وانسحبت منه في الرابع من أيلول/ سبتمبر من العام نفسه الذي اغتيل فيه بشير جميل ومن دون أن تشترط انسحاب الغزاة الإسرائيليين من لبنان. وبعد اغتيال بشير الجميل، الذي انتخب رئيساً للجمهورية تحت الحراب الإسرائيلية والغربية الأطلسية، انتهكت إسرائيل «الضمانات» التي كان المبعوث الأميركي فيليب قد قدّمها إلى منظمة التحرير وإلى الحركة الوطنية اللبنانية بعدم احتلال بيروت والمخيمات الفلسطينية، فدخل الجيش الإسرائيلي في اليوم التالي بيروت الغربية ثم ارتكب مجازر مروعة في مخيمي صبرا وشاتيلا بين 15 و18 أيلول/ سبتمبر بمشاركة ميليشيات مسلحة منبثقة عن حزب الكتائب وسمّيت فيما بعد «القوات اللبنانية». وأمام هول المجزرة، عادت القوات الأطلسية نفسها ولكن تحت مسمى جديد هو «القوات المتعددة الجنسيات للأمن».

لبنان المقاوم

ولكن المقاومة الجديدة، لم تستسغ خيانة الولايات المتحدة وشريكتها فرنسا لتعهداتهما بسماحهما لإسرائيل وعملائها باستباحة بيروت والمخيمات المنزوعة السلاح، فكانت لهما هذه المرة بالمرصاد. ففي 23 أكتوبر/ تشرين الأول 1983، فجّر المقاومون اللبنانيون في يوم واحد وعلى مسافة زمنية قاعدة المارينز قرب المطار ومقر القوات الفرنسية في بناية الدراكار، والتي كانت مقراً للمخابرات السورية في بيروت. وقد أسفرت العمليتان الانتحاريتان عن مقتل 243 عسكرياً أميركياً و58 عسكرياً فرنسياً، ما أجبر هذه القوات الأطلسية على الانسحاب السريع من لبنان. أمّا القوات الإسرائيلية الغازية، فقد أرغمت هي الأخرى على الانسحاب، تلاحقها ضربات المقاومة، إلى ما وراء الليطاني. واستمرت عمليات المقاومة الوطنية اللبنانية بأطيافها كافة، مدعومة من سوريا وإيران، باستنزاف الاحتلال الإسرائيلي وعملائه في الجنوب إلى أن اضطر إيهود باراك، رئيس وزراء الكيان الإسرائيلي آنذاك، إلى الاعتراف بالهزيمة في 25 أيار/مايو 2000 والانسحاب من دون قيد أو شرط من لبنان باستثناء شريط حدودي قضمته إسرائيل تدريجياً بعد حرب حزيران يونيو 1967.

وعندما أرادت إسرائيل إعادة عقارب التاريخ إلى الوراء عندما شنت عام 2006 حربها على المقاومة لتحقيق ما عجزت عنه في حرب 1982، أي فرض نظام عميل في لبنان كجزء من المشروع الأميركي لتشكيل شرق أوسط جديد، منيت مرة أخرى بفشل ذريع. كان هذا حدثاً مفصلياً في الصراع العربي الإسرائيلي، فللمرة الأولى يثبت لبنان المقاوم، وهو الذي كانت نخبه الحاكمة تتغنى بأن «قوته في ضعفه» وبأنه «دولة مساندة لا مواجهة»، أن التنازلات المجانية من كامب ديفيد إلى وادي عربة مروراً بأوسلو وتحالف أبراهام، ليست الحل.

المقاومة اللبنانية المسلحة ورديفتها الفلسطينية أجهزتا على سياسة العبودية الطوعية التي اتبعتها الأنظمة العربية منذ غياب عبد الناصر وأعادتا الاعتبار لنصيحة عبد الناصر للفلسطينيين: «ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة».

عودة روسيا

اليوم، وفي ظل الحرب الباردة الجديدة التي أعلنها بوتين في خطابه التاريخي أمام مؤتمر ميونيخ في العاشر من شباط/ فبراير 2007 متّهماً الولايات المتحدة بـ«الهيمنة الاحتكارية على العلاقات الدولية»، و«الاستخدام المفرط للقوة في العلاقات الدولية من دون قيود تقريباً»، يلاحظ الرئيس الروسي: «استخداماً مفرطاً وجامحاً للقوة العسكرية في الشؤون الدولية. تلك القوة التي تفضي بالعالم إلى بوتقة النزاعات الدائمة، البلد تلو الآخر. وبالنتيجة، لا تكفي القوة لحل كامل لأي واحد منها. ويصبح حلها السياسي مستحيلاً. نحن نلاحظ أكثر فأكثر استخفافاً بمبادئ القانون الدولي الأساسية. وأكثر من ذلك، وفي حقيقة الأمر، إن كل نظام تشريعات إحدى الدول، وهي بالطبع الولايات المتحدة، قد تخطى حدودها الوطنية في كل المجالات: في الاقتصاد والسياسة والحقل الإنساني، ويُفرض على الدول الأخرى. من سيعجبه ذلك؟ كثيراً ما أصبحنا نصادف في القضايا الدولية السعي إلى حل هذه القضية أو تلك انطلاقاً مما يسمى الجدوى السياسية المبنية على المنفعة السياسية الآنية، وهذا بالطبع فائق الخطورة، ويؤدي إلى ألّا يشعر أحد بالأمان. أود التشديد على ذلك، لا يشعر أحد بالأمان. لأنه لم يعد باستطاعة أحد الالتجاء إلى القانون الدولي والاحتماء به كحائط صخري. وتعتبر هذه السياسة محفّزاً لسباق التسلح».

جاء هذا الخطاب بعد سلسلة طويلة من الخطوات الاستفزازية الأطلسية ضد روسيا، بدءاً بحرب البلقان وانتهاء بحرب أوكرانيا مروراً بضمّ جميع دول حلف وارسو إلى الحلف الأطلسي خلافاً للتعهّدات الشفهية والمكتوبة بين موسكو وواشنطن عند تفكيك الاتحاد عام 1991 وبالثورات الملونة في محيطها القريب (جورجيا وقرغيزيا وأرمينيا...إلخ) وبالتنكّر للاتفاقيات الإستراتيجية بين البلدين أو عدم تجديدها ومنها انسحاب الولايات المتحدة من معاهدة السماوات المفتوحة ناهيك بالتدخّل السافر في الشؤون الداخلية الروسية وفرض عقوبات اقتصادية متعاظمة عليها منذ عام 2014. في عام 2011، مع تدخّل الحلف الأطلسي في ليبيا وقلب نظام الحكم فيها متذرّعاً بالقرار 1973 المبهم لمجلس الأمن الدولي والذي تم تمريره بسبب عدم استعمال روسيا (والصين) لحق النقض، كان بوتين رئيساً للوزراء آنذاك، وكان يستعدّ للانتخابات الرئاسية التي ستجري عام 2012. وفي 21 آذار/ مارس 2011، قام بوتين بزيارة لمصنع أسلحة في سيبيريا فانتقد بحدة الرئيس مدفيديف لعدم استعماله حق الفيتو ضد هذا القرار: «أعتقد أن هذا القرار يذكّرنا بالحروب الصليبية في العصور الوسطى ويمكننا أن نشعر بالقلق إزاء التسرّع والخفة اللذين اتخذ بهما قرار استخدام القوة وكل ذلك تحت ذريعة حماية المدنين (...) لا أرى أي منطق ولا ضمير في طريقة التصرّف هذه. في عهد كلينتون، قصفت الولايات المتحدة يوغوسلافيا، وفي عهد بوش احتلت العراق، والآن جاء الدور على ليبيا. ولدي انطباع بأن هذا الاتجاه ثابت في سياستهم الخارجية. وفي هذا السياق، من واجب روسيا تعزيز قدراتها الدفاعية وقرّرنا مضاعفة إنتاجنا الصاروخي». بعد أشهر، عندما أرادت الدول الغربية تمرير قرار مماثل للقرار الليبي، عمدت روسيا والصين إلى استخدامهما حق النقض ضده. وتكرّر هذا الأمر فيما بعد أكثر من 17 مرة. مع هذا الاستخدام، انتهت عملياً الهيمنة الأميركية على مجلس الأمن وتخلّت روسيا والصين عن سياسة النأي بالنفس لمصلحة الغرب وبدأ التحوّل نحو نظام دولي جديد. تحوّلٌ جاء متأخراً، إذ لو استخدمت هاتان الدولتان حقّهما الطبيعي في منع الغرب الجماعي من تنفيذ سياسته التدميرية في المنطقة العربية والإسلامية عموماً ولبنان خصوصاً، لتمّ تجنّب عدد من الأزمات المدمّرة. هذا ما جرى بالضبط مع القرار 1559 الذي قدمته فرنسا والولايات المتحدة وتم تبنيه بتسعة أصوات وامتناع ست دول، هي روسيا والصين والجزائر والبرازيل وباكستان والفليبين، اعتبرته «تدخّلاً في الشؤون الداخلية» لبلد مستقل. وقد تم فرض هذا القرار الموجّه بالأساس ضد سوريا والمقاومة اللبنانية من دون موافقة الحكومة الشرعية في لبنان.

الشرق الأوسط الجديد

ففي الوقت الذي يطالب فيه «جميع القوات الأجنبية المتبقية بالانسحاب من لبنان» (أي القوات السورية) وإلى «حل جميع الميليشيات اللبنانية ونزع سلاحها» (أي المقاومة اللبنانية)، يتجاهل هذا القرار تماماً الاحتلال الإسرائيلي. ولعل أوضح من انتقد هذا القرار كان المؤرخ والسياسي والاقتصادي اللبناني الكبير جورج قرم الذي اتهم الدبلوماسية الفرنسية، في مجلة «لوموند ديبلوماتيك»، بـ«العمى الذي لا مثيل له في مبادرتها لاستصدار قرار أخرق كهذا من مجلس الأمن». وأردف موضحاً: «لا شك أن فرنسا كانت تسعى إلى التصالح مع الولايات المتحدة بعد خصامها معها حول الحرب في العراق ولكنها في المقابل زعزعت استقرار لبنان بشكل خطير بإعادته إلى ما كان عليه بين عامَي 1975 و1990: ساحة مواجهة بين كل القوى المتخاصمة في الشرق الأوسط».

في الواقع، ما زال المشروع الغربي، على الأقل منذ تحرير لبنان عام 2000، من دون أية تنازلات أو اتفاقيات تطبيع، هو نفسه: إعادة تشكيل الشرق الأوسط الكبير وتثبيت المشروع الاستيطاني الصهيوني من دون مقابل. أي التطبيع مقابل التطبيع. ولكن حرب 2006 ألحقت هزيمة كبرى بهذا المشروع من دون أن تجهز عليه نهائياً. وأعادت الولايات المتحدة وشركاؤها وأتباعها الكَرّة مع «الربيع العربي» ولكنها باءت مرة أخرى بالفشل. وبدل أن تستخلص العبر من هذه التجارب الفاشلة، أخذت تركز على إنهاك المشروع المقابل المتمثل بما بات يعرف بمحور المقاومة ومحاصرته تمهيداً للقضاء عليه ولكن أيضاً من دون جدوى. فالعقوبات والمناوشات وافتعال الفتن وزعزعة الاستقرار وتصدير الثورات الملونة وزيادة عدد المطبعين العرب مع إسرائيل، ابتداء من مصر والأردن وانتهاء بالإمارات والبحرين والمغرب والسودان، أدت إلى نتائج عكسية. فابتداء من عام 2018 بدأت إيران تتكيف مع العقوبات الأميركية القصوى التي فرضتها إدارة ترامب ثم تتجاوزها عملياً. ومع دخول الجيش الروسي إلى الدونباس في 24 شباط/ فبراير 2022 نشأ حلف إستراتيجي بين إيران وروسيا وتبعته مصالحة تاريخية بين إيران والمملكة السعودية الساعية إلى الخروج من المستنقع اليمني. ولتكتمل الصورة، كان الغرب الجماعي قد بدأ يعي أنه على وشك خسارة حربه ضد روسيا في أوكرانيا، ما ينذر بتغيير جذري في نظام الهيمنة الأميركي في العالم.

الطوفان الذي غيّر العالم

هكذا كان واقع العلاقات الدولية عندما حطّم مقاتلو حماس والجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين السور الإسرائيلي الكبير الذي كان يُطبق بوحشية على سكان غزة منذ عام 2007 في عملية «طوفان الأقصى» التي صعقت الغرب الجماعي الذي هرول بنوع من الهستيريا لإنقاذ إسرائيل ودعمها تسليحياً واقتصادياً وإعلامياً. فرأينا كل زعماء الغرب يتوافدون إلى الكيان الصهيوني لتقديم عصا الطاعة لزعمائه العنصريين والفاشيين ولكيل الشتائم لحماس كحركة «إرهابية نازية». سلوك لم يسبق للغرب أن انتهجه في الماضي. ففي حرب السادس من أكتوبر وما رافقها من «صدمة نفطية» كان هناك نوع من التحفظ ومن التظاهر بالسعي إلى حل سياسي للصراع العربي الإسرائيلي. كان النظام العالمي المنبثق عن الحرب العالمية الثانية وصفقة يالطا ما زال مضبوطاً بالقطبية الثنائية والردع المتبادل ومحكوماً بنخب سياسية أقل تفاهة من نخب اليوم. لذلك، فقد سارع مجلس الأمن في 22 أكتوبر 1973 إلى تبني القرار رقم 338 القاضي بوقف فوري لإطلاق النار. كانت الديبلوماسية الأميركية بقيادة كسينجر، رغم انحيازها إلى إسرائيل، تحاول التظاهر بالحد الأدنى من الحياد بين الطرفين، في حين أن الإدارات الأميركية، خاصة منذ بوش الابن وسيطرة المحافظين الجدد، من جمهوريين وديموقراطيين، على الحكم، أصبحت لا تتوانى عن إعلان تأييدها المطلق للسياسة الإسرائيلية حتى ولو كان ذلك يخالف التزاماتها الدولية وقرارات مجلس الأمن التي صاغتها ووافقت عليها مثل الموقف من القدس والاستيطان والاعتراف بضم الجولان إلى إسرائيل.

نهاية أسطورة

والواقع أن انهيار الاتحاد السوفياتي عام 1991 جعل الغرب يتصرف كمنتصر وكلاعب أوحد في الساحة الدولية ويطلق العنان لإسرائيل في العربدة كما تشاء معتبراً القضية الفلسطينية قد أصبحت من ذكريات الماضي وأن على الدول العربية أن تطبع مع إسرائيل من دون قيد أو شرط إذا أرادت أن تأمن شرّ الولايات المتحدة. وكانت هذه السياسة مفروضة بطبيعة الحال على الدول الأوروبية التي لم تعد تخفي تفضيلها المطلق للعلاقات مع إسرائيل. وعلى سبيل المثال، عندما انتخب ساركوزي رئيساً لفرنسا استدعى السفراء العرب المعتمدين في فرنسا ليتفاخر أمامهم بصداقته مع إسرائيل! ولم يكن الرئيس الحالي ماكرون بأقل صهيونية من سلفه الأسبق، فأعلن عن نيته تجريم مناهضة الصهيونية بصفتها معاداة مُقَنّعة للسامية. إلا أنه لم يجرؤ على إصدار قانون يجرّم معاداة الصهيونية لعدّة أسباب ليس أقلّها اعتراض الكثير من الحقوقيين واليهود المعادين للصهيونية على ذلك. وعندما هرول إلى إسرائيل لتقديم الولاء لنتنياهو بعد أيام من «طوفان الأقصى»، لم يتردّد في اقتراح إنشاء تحالف دولي ضد حماس على شاكلة التحالف لمحاربة داعش! اقتراح استقبل بالاستهجان والسخرية. ولكن هذا لم يمنع وزير «العدل» من ملاحقة كل من تسوّل له نفسه اعتبار حماس حركة مقاومة. ولم تتورع أجهزة الأمن من استدعاء عدد من المناضلين وحتى النواب للتحقيق معهم بتهمة تشجيع الإرهاب.

رغم هذه المكارثية والإرهاب الفكري الذي سيطر على الإعلام الفرنسي والأوروبي، فقد رأينا الرأي العام الفرنسي يتعاطف مع الفلسطينيين في غزة والضفة ولبنان أمام مشاهد الإبادة وجرائم الحرب التي ترتكبها إسرائيل التي خسرت معركة الصورة رغم هيمنة الفكر الصهيوني على أجهزة الإعلام الغربي. ولعل إيلي برنافي، وهو مؤرخ وسفير إسرائيلي سابق، قد يكون من أصدق من استنتج هزيمة إسرائيل الإعلامية والسياسية، إذ قال في مقابلة صحافية إن الجيل الأوروبي الجديد لم يعد يصدق الدعاية الإسرائيلية: «إذ عندما نكلمهم عن المحرقة النازية ضد اليهود، يجيبون: وماذا عن غزة؟»

نقطة أخيرة: من نتائج «طوفان الأقصى» أنه مسح الغبار عن تاريخ إسرائيل الإرهاب الدموي، وعن نكبة 1948. وأبعد من أعاد طرح أسئلة كانت شبه ممنوعة مثل طبيعة المشروع الاستعماري الصهيوني وشرعيته وقدرته على الاستمرارية بشكله الحالي وعن زيف الديموقراطية الإسرائيلية، وأخيراً لا آخر عن الجدوى الإستراتيجية لاستمرار الغرب في الاستثمار في هكذا مشروع، إذ إن إسرائيل كانت في نظر صانعيها هراوة يستعملونها لترويض وإخضاع شعوب المنطقة فأصبحت بحاجة إلى من يحميها، خاصة وأن الحرب اليتيمة التي انتصرت فيها كانت في حزيران/ يونيو 1967. هل يستخلص الغرب الجماعي العبرة من هذا الواقع الجديد ويتخلى تدريجياً عن هذا المشروع؟ وهل يعمل جدياً بنصيحة جورج بول، وكيل وزارة الخارجية الأميركية الأسبق، في مقال نشره في مجلة «فورين أفيرز» عام 1977 ودعا فيه إلى «إنقاذ إسرائيل رغماً عنها»، أم إن ذلك بات مستحيلاً مع وحوش من النوع الذي يحكمون الكيان الصهيوني اليوم؟

من فضائل «طوفان الأقصى» أنه أعاد طرح مثل هذه التساؤلات الإستراتيجية التي كان «الواقعيون» في الشرق والغرب يعتبرونها خارج التداول، على الطاولة من جديد وبإلحاح.

* رئيس تحرير مجلة «2A magazine»

إعلانات رسمية

تبليغ مجهول مقام

محكمة الدرجة الأولى في جبل لبنان بعبدا الغرفة الثالثة تدعو المُستدعى بوجههما: رينهارت هربرت برت شنجر وايفابرت شنجر لتبلغ القرار 2024/182 تاريخ 2024/10/1 الصادر بالاستدعاء 2023/1566 المُقدم من المُستدعي خالد جرجس ثابت والقاضي بإزالة الشيوع في العقار 3287/ بحمدون القرية عن طريق بيعه بالمزاد العلني بمبلغ وقدره 60680/ دولار أميركي أو ما يُعادله بالليرة اللبنانية في تاريخ البيع وتوزيع الناتج بين الشركاء كل بحسب حصته في الملك.

مُهلة الإستئناف 30 يوماً من تاريخ النشر

رئيس القلم
جمانة المصري عويدات

إعلان

من أمانة السجل العقاري في بيروت
طلب جورج فيليب أبي جريش بصفته وكيل عن دولي وكارلا انطوان فرحات أبو جوده سندي تمليك بدل عن ضائع باسم كل من دولي انطوان فرحات أبو جوده وكارلا انطوان فرحات أبو جوده عن حصصهم بالعقار 4900 منطقة الأشرفية العقارية.
للمُعترض مُراجعة الامانة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري في بيروت
جويس عقل

إعلان

من أمانة السجل العقاري في البقاع الغربي
طلب محمد علي الضايع سندات تمليك بدل ضائع بحصص مُوكليه «بهيا ومريم وصالحة وجميلة وجمال أبناء أحمد مكي» في العقار 840 كفريا.
أمين السجل العقاري
ربى حسن الدغيدي

إعلان

من أمانة السجل العقاري في البقاع
طلب المُحامي عياض فارس سند تمليك بدل ضائع بحصة مُورثة مُوكله «مريم محي الدين سليم دحروج» زوجة سليم محمد سليم المعروفة بـ«مريم محي الدين محي الدين» في العقار 7799/القرعون.
للمُعترض المُراجعة في مُهلة 15 يوماً
أمين السجل العقاري
ربى حسن الدغيدي

إعلان قضائي

لدى المحكمة الابتدائية التاسعة في جبل لبنان، المتن، الناظرة بالدعاوى العقارية، برئاسة القاضي سيلفر أبو شقرا، تقدم المُستدعي: جان يوسف مُمثل بالسيدة جنيفر يوسف بوكالة المُحامي جيلبير رشيد، باستدعاء سُجل بالرقم 2022/164 بوجه المُستدعى ضده: جرجس الخوري سمعان منصور المجهول محل الإقامة.
يُطلب فيه إزالة الشيوع في العقار 1329 عبيدات العقارية، على المُستدعى ضده الحُضور إلى قلم المحكمة لتبلغ الإستدعاء وفي حال تخلفه يُعتبر التبليغ حاصلاً ويُعد كل تبليغ إليه بواسطة رئيس القلم صحيحاً باستثناء الحُكم النهائي، ومُهلة المُلاحظات والإعتراض خلال خمسة عشر يوماً تلي مُهلة النشر.
رئيس القلم كيوان كيوان

إعلان

من أمانة السجل العقاري في المتن
طلب طنوس فارس عبدالله وكيل صباح توفيق الحداد مالكة 2400 سهم في القسم 25 من العقار 127 الفنار سند ملكية بدل عن ضائع باسم المالكة
للمُعترض المُراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
مايكل حدشيتي

إعلان

صادرعن الغُرفة الابتدائية الثالثة في الشمال
غُرفة الرئيسة كاتيا عنداري
مُوجه إلى المُستدعى ضده: اسحق حنا اسحق معوض، وهو من بلدة زغرتا أصلاً ومجهول محل الإقامة حالياً
بالدعوى رقم 2023/100 تدعوك هذه المحكمة لاستلام الإستدعاء ومرفقاته المرفوع ضدك من المُستدعي مارتن فايز بو ضاهر وكيله المُحامي الآن بو ضاهر، بدعوى إزالة الشيوع المُقامة على العقار رقم 3158 منطقة اهدن العقارية، وذلك خلال مُهلة عشرين يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان واتخاذ مقام لك يقع ضمن نطاق هذه المحكمة، وإبداء ملاحظاتك الخطية على الدعوى خلال مهلة خمسة عشر يوماً من تاريخ التبليغ، وإلا يُعتبر كل تبليغ لك لصقاً على باب المحكمة صحيحاً باستثناء الحُكم النهائي
رئيس القلم
ميرنا الحصري

إعلان

من أمانة السجل العقاري في بيروت
طلب شادي شكيب نصر الدين بصفته وكيل عن نادين كبريال مقدسي سندي تمليك بدل عن ضائع باسم نادين كبريال مقدسي بالقسمين 4 و8 من العقار 4616 منطقة الأشرفية العقارية.
للمُعترض مُراجعة الأمانة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري في بيروت
جويس عقل

إعلان

من أمانة السجل العقاري في بيروت
طلب منير محي الدين البربير بصفته وكيل عن وليد عثمان سالم أحد ورثة خديجة محمد زكي عيتاني سندي تمليك بدل عن ضائع باسم المُتوفية خديجة محمد زكي عيتاني عن حصتها بالعقارين 1546 و3226 منطقة رأس بيروت العقارية.
للمُعترض مُراجعة الأمانة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري في بيروت
جويس عقل

إعلان

من أمانة السجل العقاري في بيروت
طلب زياد جبرا الخوري بصفته وكيل عن المُشتري عبد العزيز عبد الرحمن خالد الخاطر (قطري) سندي تمليك بدل عن ضائع باسم كل من شركة سكاي غايت ش.م.ل. ودانيال كلود لويس بسول بصفتهم البائعين بالقسمين A 58 وA 134 من العقار 5233 منطقة الأشرفية العقارية.
للمُعترض مُراجعة الأمانة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري في بيروت
جويس عقل

إعلان

من أمانة السجل العقاري في بيروت
طلب محمد فؤاد داعوق بصفته مُشتري سندات تمليك بدل عن ضائع عن حصص كل من إبراهيم حسين علي وأحمد حسين علي ونادين فايز حاسبيني ونبيل فايز حاسبيني ورفيق فايز حاسبيني بالقسم 8 من العقار 1321 منطقة المصيطبه العقارية.
للمُعترض مُراجعة الأمانة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري في بيروت
جويس عقل

إعلان

صادر عن الغُرفة الابتدائية الثالثة في الشمال
غُرفة الرئيسة كاتيا عنداري
مُوجه: إلى المُستدعى ضده: أنطونيو خوسي لطوف، وهو من كفردلاقوس زغرتا أصلاً ومجهول محل الإقامة حالياً.
بالدعوى رقم 2024/75 تدعوك هذه المحكمة لاستلام الاستدعاء ومُرفقاته المرفوع ضدك من المُستدعي رفيق الدرجاني وكيله المُحامي أنطوان شلهوب الدويهي، بدعوى إزالة الشيوع المُقامة على العقار رقم 108 منطقة كفردلاقوس العقارية، وذلك خلال مُهلة عشرين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان واتخاذ مقام لك يضع ضمن نطاق هذه المحكمة، وإبداء مُلاحظاتك الخطية على الدعوى خلال مُهلة خمسة عشر يوماً من تاريخ التبليغ، وإلا يُعتبر كل تبليغ لك لصقاً على باب المحكمة صحيحاً باستثناء الحُكم النهائي.
رئيس القلم
ميرنا الحصري

إعلان

صادر عن الغُرفة الابتدائية الثانية في الشمال
غُرفة الرئيسة هانيا الحلوة والعضوين القاضيين فاتن نداف وجسيكا فهد.
بالدعوى رقم 2024/183 وبتاريخ 2024/10/3 صدرعن هيئة المحكمة القرار رقم 226 القاضي باعتبار السيدة زاهية جرجي شقير المعروفة بجيزيل شقير، مواليد 1934، سجل 1 مراح شديد ودير شواح، محجوراً عليها، وتعيين ولدها المُستدعي د. مروان يوسف شديد وكيله المُحامي سهيل سعد، وصياً عليها لإدارة أموالها والإشراف عليها، وعلى أن لا يُنفق من تلك الأموال إلا بعد الاستحصال على ترخيص من المحكمة، لذلك، فلكُل ذي مصلحة ولكُل مُتضرر تقديم اعتراضه على الحُكم المذكور خلال مُهلة خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان.
رئيس القلم
ميرنا الحصري

وفيات

نعوة

تنعى «مؤسسة عامل الدولية» عالم الاجتماع والمفكر العربي الكبير وعضو هيئة الرعاية الوطنية لمشاريع «مؤسسة عامل الدولية»
البروفيسور مصطفى حجازي
الرحمة لروحه، ولعائلته الصبر والسلوان.

على الغلاف

إسرائيل تستعدّ للرد على إيران

نقص «فاضح» في الصواريخ الاعتراضية

بيروت حمود

بات الهجوم الإسرائيلي المخطط شنّه على إيران «قريباً»، فيما القرارات المتعلّقة به «اتُّخذت»، وفقاً لموقع «واينت»، الذي لفت إلى أهمية اجتماع سريّ انعقد بين رئيس وزراء الاحتلال، بنيامين نتنياهو، ووزير الأمن، يوآف غالانت، ورئيس هيئة الأركان، هرتسي هليفي، في إحدى قواعد الجيش التابعة للاستخبارات، بُحثت خلاله تفاصيل الهجوم المحتمل، قبل أن ينضم وزير الشؤون الاستراتيجية رون ديرمر، وضباط استخبارات رفيعو المستوى إليه. وطبقاً للموقع، فإن بقيّة الوزراء في المجلس الوزاري للشؤون السياسية- والأمنية (الكابينت) سيجري إطلاعهم، في وقتٍ لاحق، على خطوط القرار العريضة، على أن تبقى التفاصيل طي الكتمان حتّى

> بدأ الجيش الإسرائيلي بالتشويش على نظام تحديد المواقع العالمي، وخصوصاً في المنطقة التي تقع فيها «الكرياه»

اللحظات الأخيرة للتنفيذ تخوّفاً من التسريبات.

وأشار الموقع إلى أن مكان الاجتماع الذي اتُّخذ فيه القرار، هو ذاته المكان الذي تلقّى فيه نتنياهو إحاطة أمنية معمّقة عشية اغتيال الأمين العام لحزب الله، الشهيد السيّد حسن نصرالله، ونفسه الذي اتخذت فيه القرارات المتعلّقة بشن أهم العمليات العسكرية ضد الحزب.

وبالنسبة إلى مسألة توقيت الهجوم، نُقل عن مصادر عسكرية لم يُكشف عن هويتها قولها إن «النافذة الزمنية المتاحة لإسرائيل محدودة للغاية، على خلفية اقتراب الاستحقاق الانتخابي الرئاسي في الولايات المتحدة». وفي سياق متصل، كشفت صحيفة «فايننشال تايمز»، نقلاً عن مسؤولين في الصناعات العسكرية والأمنية وضباط سابقين وخبراء، أن «إسرائيل تواجه نقصاً كبيراً في الصواريخ الاعتراضية»، وهو ما يفسر الشروع في إرسال منظومة «ثاد» الأميركية المخصصة لاعتراض الصواريخ الباليستية وقوى بشرية لتشغيلها في إسرائيل تحسباً للرد الإيراني. وطبقاً لما نقلته الصحيفة البريطانية عن المسؤولة السابقة عن ملف الشرق الأوسط في وزارة الدفاع الأميركية، دانا سترول، فإن «مشكلة الذخيرة في إسرائيل جديّة بالفعل، وإذا ردّت إيران على هجوم إسرائيل وانضم حزب الله إليها، فستواجه الدفاعات الجوية الإسرائيلية مأزقاً كبيراً». وأوضحت أن كميّات الصواريخ الاعتراضية التي توفرها واشنطن لتل أبيب عبر إرساليات عسكرية «ليست غير محدودة»؛ إذ بحسبها «ليس بإمكان الولايات المتحدة تزويد كل من أوكرانيا وإسرائيل بالتوازي بالوتيرة القائمة نفسها. لقد وصلنا بالفعل إلى نقطة تحوّل».

وفيما يتصل بمشكلة نقص مواد صواريخ الاعتراض والتي تواجهها إسرائيل، نقلت الصحيفة عن مدير الصناعات الجوية الإسرائيلية، بوعاز ليفي، قوله إن «الموظفين يصلون الليل بالنهار للحفاظ على وتيرة الإنتاج؛ إذ إن قسماً من خطوط الإنتاج تعمل 7/24، بهدف الإيفاء بكل التعهدات، خصوصاً أن صنع صاروخ اعتراضي ليس مسألة أيام». وبحسبه «ليس سراً أننا بحاجة إلى تجديد المخزونات». وهو ما تقاطع مع ما ذكرته صحيفة «هآرتس»، أخيراً، حول رفع الجيش رتبة الضباط المخوّلين بالموافقة على استخدام الذخائر الثقيلة في الحرب على غزة ولبنان، وذلك بسبب الاضطرار لـ«الاقتصاد في صرف الذخائر، على خلفية النقص القائم».

وخلافاً للهجوم الذي شنّته إيران في نيسان/ أبريل الماضي، ونجحت إسرائيل ودول غربية عدّة في «اعتراض 99% من الصواريخ والمسيّرات» التي استُخدمت فيه، فإن الهجوم الأخير الذي شنّته طهران مطلع الشهر الجاري، تراجع فيه الاعتراض على ما يبدو إلى مستوى كبير. وهو ما أرجعه خبراء تحدثوا إلى «فايننشال تايمز» إلى أن الجيش الإسرائيلي اضطر إلى اختيار مناطق لحمايتها وفق أولوية معيّنة، في حين ذكر الباحث السابق في وزارة الأمن الإسرائيلية، إيهود عيلام، أنه خلال الهجوم الصاروخي الأخير «ساد شعور بأن الجيش الإسرائيلي احتفظ بصواريخ حيتس الاعتراضية لاحتمال إطلاق صلية صاروخية أخرى في اتجاه تل أبيب».

وعلى الرغم من «أزمة المخزون»، دعا وزير التراث الإسرائيلي من حزب «عوتسماه يهوديت» المتطرف، عميحاي إلياهو، إلى ضرب المنشآت النووية الإيرانية؛ إذ أشار، في مقابلة مع إذاعة «103 أف أم»، تعليقاً على ما نشرته صحيفة «واشنطن بوست» بشأن تعهّد نتنياهو للرئيس الأميركي، جو بايدن، بعدم قصف منشآت الصناعات النفطية والنووية، إلى أن حزبه الذي يتزعمه وزير الأمن القومي، إيتمار بن غفير، «يضغط على نتنياهو لضرب هذه المنشآت». وأضاف: «ما يرد في الصحف ليس هو الحقائق الفعلية؛ من يعرف لا يتحدث ومن يتحدث لا يعرف... لم يعرف أحد منا بخطة تفجير أجهزة البيجر، وقدرتنا على اغتيال نصرالله، ولم نعرف ماذا يحدث داخل أقبية الموساد. ما يمكننا فعله هو الضغط للرد بحزم. لا نريد أن نروي لأنفسنا حكايات، بل نريد أن نحقق ردعاً حقيقياً. من الواضح أنه يجب مهاجمة منشآتهم النووية».

في هذا الوقت، بدأ الجيش الإسرائيلي بالتشويش على نظام تحديد المواقع العالمي، وخصوصاً في المنطقة التي تقع فيها «الكرياه» (مقر وزارة الأمن) في تل أبيب، وذلك تحسباً للرد الإيراني المضاد، على الهجوم الإسرائيلي المتوقع. وبحسب ما أفاد به مصدر أمني موقع «والا»، فإنه إلى جانب المساعدة التي بدأت الولايات المتحدة توفيرها لتعزيز منظومات الاعتراض الجوي، تعمل وزارة الأمن ومعها الجيش على تحديث أنظمة الرصد والإنذار المبكر في مناطق مختلفة في جميع أنحاء الكيان.



نقلت «واشنطن بوست» عن مدير الصناعات الجوية الإسرائيلية، قوله إن «الموظفين يصلون الليل بالنهار للحفاظ على وتيرة الإنتاج» (أ ف ب)

أميركا تعرض خططاً بديلة: لإضعاف إيران «من الداخل»

ريم هاني

في خضمّ التأكيد الإيراني المستمر أنّه «ما من خطوط حمر» لدى طهران، في ما يتعلق بالدفاع عن «الشعب الإيراني ومصالحه»، واستمرار المساعي الإيرانية لمنع اندلاع حرب شاملة في المنطقة، أفادت مصادر مطّلعة، صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية، الإثنين، بأنّ رئيس وزراء الاحتلال، بنيامين نتنياهو، أبلغ إدارة جو بايدن الأميركية بأنّ إسرائيل تعتزم ضرب منشآت عسكرية، من دون أن تستهدف أي منشآت نفطية أو نووية في إيران، ما يعكس رغبة العدو، على الأرجح، في تنفيذ «رد محدود» يهدف إلى منع اندلاع حرب شاملة. وطبقاً للمصادر نفسها، فقد أبلغ نتنياهو، بايدن، بالخطط المشار إليها، في اتصالهما الهاتفي الأربعاء الماضي، وهو ما يفسر، على الأرجح، حديث وسائل إعلام غربية عن التوصل إلى «نقطة تلاق» بين الطرفين في الاتصال المشار إليه، علماً أنّ واشنطن تسعى، بدورها، إلى تجنب انخراط المزيد من قواتها في الحرب الدائرة في المنطقة. وبحسب أحد المسؤولين، ستتم «معايرة» الرد الإسرائيلي «الانتقامي» بشكل يجنّب واشنطن أن تكون للأخير أي آثار سياسية على الانتخابات الأميركية.

من جهتهم، يقول محللون إن الضربة الإسرائيلية على منشآت النفط الإيرانية قد تؤدي إلى ارتفاع أسعار الطاقة، في حين أن الهجوم على برنامج الأبحاث النووية في البلاد قد يُعد بمثابة «تجاوز لجميع الخطوط الحمر المتبقية»، والتي تحكم «الصراع بين إسرائيل وطهران»، ما سيؤدي إلى انخراط عسكري أكبر وأكثر مباشرة للولايات المتّحدة. وطبقاً للصحيفة نفسها، فإنّ قرار بايدن بإرسال منظومة دفاع «ثاد» إلى إسرائيل، قد يكون ساهم في «تليين» موقف نتنياهو، علماً أنّ البنتاغون أعلن، أخيراً، أنّ الجيش الأميركي سينشر نظام الدفاع الصاروخي المتطور «ثاد»، مع طاقم من المشغّلين العسكريين الأميركيين، لتعزيز دفاعات إسرائيل قبل أي «هجوم صاروخي باليستي محتمل من إيران»، بحسب موقع «أكسيوس»، الذي تابع أنّ هذه الخطوة الجديدة تُظهر اعتماد إسرائيل المتزايد ليس فقط على الأسلحة الأميركية، ولكن أيضاً على المساعدة العملياتية العسكرية الأميركية. كما يعني أنّ الجنود الأميركيين قد ينخرطون بنشاط في القتال بين إسرائيل وإيران. وطبقاً لمسؤول إسرائيلي تحدّث إلى الموقع، فإنّ إسرائيل هي من طلبت نظام الدفاع من واشنطن، مبتعدةً أكثر عن السياسة التي أعلن عنها نتنياهو منذ زمن طويل، حول أنّ «إسرائيل قادرة على الدفاع عن نفسها».

ويرجّح بعض المراقبين أيضاً أنّ واشنطن وسّعت، في الفترة الأخيرة، من عقوباتها التي تستهدف منشآت النفط الإيرانية، كبديل من الاستهداف العسكري المباشر لها. فعلى سبيل المثال، أعلنت الولايات المتحدة فرض سلسلة عقوبات تستهدف قطاعي النفط والبتروكيماويات الإيرانيَيْن، رداً على الهجوم الصاروخي الإيراني. وجاء في بيان لوزارة الخزانة الأميركية أن العقوبات تستهدف قطاع البتروكيماويات برمّته، إضافة إلى 20 ناقلة وشركات مقارها في الخارج، بتهمة «الضلوع في نقل النفط ومعدات بتروكيماوية إيرانية»، مضيفاً أن «هذا الإجراء يزيد من حجم الضغوط المالية على إيران، ما يحد من قدرة النظام على استخدام العوائد التي يجنيها من مصادر الطاقة الحيوية، في تقويض الاستقرار في المنطقة واستهداف شركاء الولايات المتحدة وحلفائها»، على حدّ تعبيره. كما جاء في البيان أن وزارة الخزانة صنّفت 16 كياناً و17 سفينة كـ«ممتلكات محظورة، بسبب استخدامها في نقل منتجات نفطية وبتروكيماوية إيرانية دعماً لـ(شركة النفط الوطنية الإيرانية)». وتتّخذ الشركات المستهدفة بشكل خاص من الصين مقراً لها، فيما تشمل العقوبات أيضاً شركتين إماراتيتين وأخرى ليبيرية.

«ثورة ملوّنة»؟

على أنّ العقوبات المشار إليها لا تهدف، بطبيعة الحال، إلى «لجم» الجنون الإسرائيلي فحسب، ولا سيما أنّ بعض الأصوات في الغرب أصبحت تدعو، علناً وبشكل متزايد، إلى «إضعاف» إيران قدر الإمكان، لا عبر الوسائل العسكرية فحسب، بل من خلال «الاستخبارات والحرب الأيديولوجية والضغط الاقتصادي».

> لفت بيرنز إلى أهمية التعاون الاستخباراتي بين الـ«سي آي إيه» والموساد لمواجهة إيران

وفي هذا الإطار، أوردت مجلة «ناشيونال إنترست» الأميركية أخيراً تقريراً جاء فيه أنّ الضربات العسكرية وحدها لا يمكن «أن تحل التحدي الاستراتيجي الأوسع الذي تمثله إيران»، بل على الولايات المتحدة وإسرائيل اعتماد نهج أوسع ذي «أوجه متعددة»، يجمع ما بين العمليات الاستخباراتية والاستراتيجيات الأيديولوجية لـ«إضعاف النظام من الداخل».

ومن بين الأدوات المقترحة لهذا المخطط، العمليات الإلكترونية التي تستهدف البنية التحتية العسكرية الإيرانية، فضلاً عن حملات إعلامية تهدف إلى «تقويض الرواية الأيديولوجية للنظام» في إيران والدول الأخرى الناطقة بالعربية. ويستشهد التقرير بتصريحات لمدير وكالة المخابرات المركزية الأميركية «سي آي إي»، ويليام بيرنز، الذي أشار أخيراً إلى «أهمية التعاون الاستخباراتي بين الوكالة الأميركية و(الموساد) في مواجهة إيران»، مسلطاً الضوء على أن جماعات مثل حزب الله و«حماس» ليست مجرد كيانات عسكرية، بل «حركات أيديولوجية»، وأنّ مواجهتها تتطلب أكثر من انتصارات عسكرية؛ بل هي تُحتّم طرح «فكرة أفضل أمام شعوبها»، زاعماً أنّ هذا الواقع ينطبق، بشكل أكبر، على إيران.

وينصح أصحاب هذا الرأي الولايات المتحدة وإسرائيل بدعم «مجموعات المجتمع المدني والمنظمات الطالبية والحركات الشعبية التي تدعو إلى تغيير سياسي داخل إيران»، على أن يشمل الدعم المشار إليه حتى توفير الـ«سي آي إيه» و«الموساد» لتقنيات اتصال آمنة ودعم لوجستي»، لـ«مساعدة هذه الجماعات على التهرب من رقابة الدولة وتنظيم نفسها بشكل أكثر فعالية»، جنباً إلى جنب إضعاف إيران اقتصادياً، والإضاءة على «انتهاكات النظام الإيراني لحقوق الإنسان» والقوانين، لقلب الرأي العام ضده.

طهران حاضرة للسيناريوات كافة



شارك قاآني في مراسم تشييع نيلفروشان، إلى جانب مجموعة من المسؤولين العسكريين والسياسيين (أ ف ب)

طهران - محمد خواجوئي

«صامدون حتى النهاية»؛ عبارة مقتضبة قالها الرئيس الإيراني، مسعود بزشكيان، أمس، رداً على سؤال حول التهديدات الإسرائيلية ضدّ إيران، وذلك على هامش مراسم تشييع جثمان القيادي في «الحرس الثوري»، عباس نيلفروشان، الذي استشهد إلى جانب الأمين العام لـ«حزب الله»، السيد حسن نصرالله، إثر العدوان الإسرائيلي على الضاحية الجنوبية لبيروت، في الـ27 من أيلول الماضي. وبعد أيام من تضارب الأنباء في شأن مصيره، ظهر قائد «فيلق القدس»، إسماعيل قاآني، أمس، في مراسم استقبال جثمان نيلفروشان، في مطار «مهر آباد» في طهران، إلى جانب مجموعة من المسؤولين العسكريين والسياسيين الإيرانيين، بحسب صور بثّها التلفزيون الرسمي الإيراني. وكانت وسائل إعلام غربية وعربية وإسرائيلية تداولت، شائعات حول مصير قاآني، فيما كانت طهران تؤكد أنه على رأس عمله، وأن المرشد الأعلى الإيراني، علي خامنئي، سيقلّده قريباً «وسام الفتح»، الذي يُعدّ واحداً من أرفع الأوسمة في البلاد.

وعلى خط موازٍ، وعلى رغم مرور أسبوعين على الهجوم الصاروخي الإيراني على إسرائيل، لا يزال المسؤولون الإسرائيليون يتحدثون عن «حتمية» الرد على الجمهورية الإسلامية، فيما تؤكد الأخيرة استعدادها لجميع السيناريوات. وفي هذا الإطار، أعلن مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، أمس، أن تل أبيب «ستستمع» إلى واشنطن، لكنها ستتّخذ قراراتها بنفسها، بناءً على «مصلحتها الوطنية». وجاء البيان المقتضب الصادر عن مكتب نتنياهو، بعدما نقلت صحيفة «واشنطن بوست»، الإثنين، عن مصدَرين مطّلعَين، قولهما إن نتنياهو اعتمد، خلال مكالمته الهاتفية الأخيرة مع الرئيس الأميركي، جو بايدن، «موقفاً أكثر اعتدالاً» من ذي قبل، وأن الردّ الإسرائيلي سيكون محسوباً لتجنّب فكرة «التدخل السياسي في الانتخابات الأميركية».

في المقابل، أكدت الناطقة باسم الحكومة الإيرانية، فاطمة مهاجراني، أن ما حدث في الهجوم الصاروخي الأخير على إسرائيل «كان جزءاً صغيراً من قوّة إيران، وننصح العدو بأن لا يلعب بالنار». وخلال مؤتمرها الصحافي الأسبوعي، أمس، قالت مهاجراني إن «إيران لم تبدأ حرباً قط، لكنها لم ولن تتردّد في الدفاع عن نفسها، وليست مستعدّة أبداً لاستبدال مصالحها الوطنية بشيء آخر». وأضافت: «بصرف النظر عن نوع المفاوضات التي تجري بين أميركا والكيان الصهيوني، فإننا نؤكد أن إيران مستعدّة لأيّ ردّ إذا لزم الأمر».

من جهته، قال وزير الخارجية الإيراني، عباس عراقجي، في ختام زيارته التي شملت كلاً من بغداد ومسقط: «نخطّط لمواصلة المشاورات في العواصم الأخرى لدول المنطقة، وستستمرّ هذه التحركات الدبلوماسية حتى يتم تحقيق نتائج إيجابية لصالح السلام والاستقرار والهدوء في جميع أنحاء المنطقة». وأعلن عراقجي، من مسقط، أن المحادثات غير المباشرة بين طهران وواشنطن، والتي كانت تُجرى بوساطة عُمانية، قد توقفت بسبب «الأوضاع في المنطقة»، قائلاً: «لا يوجد مجال لهذه المحادثات. بعد تجاوز الأزمات الحالية، سنتّخذ قراراً في شأن ما إذا كنّا سنعود إلى هذه العملية أم لا». وبعد عملية السابع من أكتوبر، أجرت إيران والولايات المتحدة أكثر من ست جولات تفاوض، بهدف السيطرة على التوتّر، ومنع المواجهة المباشرة بينهما.

وفي سياق متصل، قال نائب القائد العام لـ«الحرس الثوري»، العميد علي فدوي، إن «التنسيق بين ساحات الميدان والدبلوماسية، أصبح اليوم أكثر تماسكاً»، مضيفاً: «لم نغلق أيّ مسار للانتصار على الأعداء، فجبهة الدبلوماسية كانت دائماً مفتوحة». وفي كلمة خلال مراسم تشييع جثمان نيلفروشان، أكّد فدوي أن «إيران والعراق وسوريا ولبنان وفلسطين واليمن يعملون اليوم كيدٍ واحدة ضدّ الأعداء».

المقاومة العراقية تهاجم طبريا لا تهدئة مع الاحتلال

بغداد - فقار فاضل

أكّد مصدر في «المقاومة الإسلامية في العراق» أن دعوات الحكومة العراقية إلى التهدئة وإبعاد البلاد عن دائرة الحرب، لا تمنع الفصائل من توجيه صواريخها ضد الأراضي المحتلة. وأشار، في تصريح إلى «الأخبار»، إلى أن قادة بعض فصائل المقاومة اجتمعوا عشية زيارة وزير الخارجية الإيراني، عباس عراقجي، الأحد الماضي، لتحديد الموقف من مطالبة الحكومة العراقية إياهم بالتهدئة. وأضاف المصدر أن «المقاومة ترى أن العدو قد يعتبر دعوات التهدئة انتصاراً له، أو من أجل عدم الرد على إيران أو حتى لا تُستهدف المصالح العراقية التي هدّدت إسرائيل سابقاً باستهدافها. فلذا، ستبقى وتيرة دك معاقل وأهداف الكيان الصهيوني بالمُسيّرات مستمرة، وهذا تكتيك أطلقته تنسيقية المقاومة منذ بدء عملية طوفان الأقصى قبل عام».

وتابع المصدر أن «التهديد الإسرائيلي دفع جميع الألوية التابعة للفصائل والحشد الشعبي إلى أن تأخذ الحيطة وتبعد الآليات والأسلحة الثقيلة عن مقراتها، فضلاً عن توزيع المقاتلين بعيداً عن التجمعات حتى لا يكونوا هدفاً للعدو».

من جهته، يقول القيادي في «الإطار التنسيقي»، علي حسين، إن «المقاومة الإسلامية لديها موقف لا يتطابق مع موقف الحكومة. وهذا الأمر طبيعي مع كل الحركات التحرّرية والممانعة في العالم. فلذا، من غير المستبعد أن لا تلتزم بتوجهات الحكومة الداعية إلى وقف التصعيد». ويضيف حسين، في حديث إلى «الأخبار»، أن رئيس الوزراء، محمد شياع السوداني، «تحدّث أكثر من مرة مع قادة الفصائل بشأن الحفاظ على العراق من الحرب وإمكانية التربّص به من قبل العدوان الصهيوني، باعتبار أن هذا لن يتحقّق إلا بهدوء المقاومة». ويكشف أن «السوداني نقل رسالتين أميركيتين في مناسبتين إلى الفصائل، تطالب واشنطن في إحداهما بعدم ضرب قواعدها العسكرية ومصالحها حتى لا تتعثّر المفاوضات بشأن انسحاب قوات التحالف الدولي ويتمكن الإرهاب من استغلال الثغرات الأمنية؛ والرسالة الأخرى تتعلق بوقف المقاومة استهداف إسرائيل بالمُسيّرات». ويتابع أن تنسيقية المقاومة تؤكد أن «العدو عندما يوقف إطلاق النار على لبنان وغزة، ستوقف عملياتها».

ويرى حسين أن «مساعي السوداني وتواصله مع مسؤولين أوروبيين، فضلاً عن موقف إيران المماثل لموقف العراق، قد تضغط لوقف التصعيد وتفعيل التهدئة قبل الانزلاق إلى حرب شاملة».

ميدانياً، واصلت المقاومة العراقية، أمس، هجماتها اليومية ضد إسرائيل، ونشرت شريط فيديو لعملية استهدفت خلالها هدفاً حيوياً في طبريا شمال فلسطين المحتلة، بالطيران المُسيّر.

واصلت المقاومة العراقية، أمس، هجماتها اليومية ضد إسرائيل (أ ف ب)

على الغلاف

محاولة لسدّ طريق المسيّرات واشنطن توسّع الطوق حول «التنف»

الحسكة - **أيهم مرعي**

تواصل واشنطن تنفيذ إجراءات احترازية مكثّفة في غالبية قواعدها في سوريا، تحسّباً لتصاعد هجمات فصائل المقاومة، ولا سيما بعد تسجيل ست حالات استهداف في أقل من أسبوعين. ويزداد هذا التحسب في ظلّ اعتزام إسرائيل الردّ على الهجوم الذي نفّذته إيران في الأول من الشهر الجاري، ما يمكن أن يضع القواعد الأميركية مجدداً في مرمى المقاومة. ولعلّ التحرّك الأميركي الأبرز، سُجّل في قاعدة «التنف» عند مثلث الحدود السورية مع العراق والأردن، ومنطقة الـ55 كلم في عمق البادية الشرقية

> **نفّذت القوات الأميركية في سوريا خمسة تدريبات عسكرية بشكل متزامن**

لسوريا، حيث نفّذت القوات الأميركية دوريات برية، وأخرى جوية عبر المروحيات والمُسيّرات، فضلاً عن توسيع دائرة المراقبة للقاعدة، في محاولة لرصد الطائرات المُسيّرة العراقية المتجهة إلى الجولان. أيضاً، نفّذت القوات الموجودة في القاعدة، خلال الأيام الماضية، عمليتي اختبار جاهزية لمنظومات الدفاع الجوي، وذلك بعد ورود معلومات عن تعزيز «التنف» بمزيد من أنظمة الدفاع الجوي المتخصصة في رصد المُسيّرات واستهدافها.



استقدمت القوات الأميركية، مطلع الأسبوع الجاري، ثلاث دفعات من الأسلحة (أ ف ب)

ووفقاً لمصادر ميدانية تحدثت إلى «الأخبار»، فإن «مهمّة قوات التحالف الموجودة في قاعدة التنف، والتي كانت تتركّز على تقديم معلومات استخبارية لإسرائيل، تطورت إلى الدفاع عن الأخيرة بشكل مباشر أيضاً». وتشير المصادر إلى أن «القوات الأميركية بدأت مهمّة جديدة، وهي محاولة اعتراض الطائرات المُسيّرة الملتفّة عبر البادية السورية في اتجاه الجنوب لاستهداف الجولان المحتل، وذلك بعد سقوط قتيلين الأسبوع الفائت من لواء غولاني». وكشفت أنه «تم نشر المزيد من كاميرات المراقبة الحرارية، وأنظمة التعقّب في قاعدة التنف ومحيط منطقة الـ55 كلم لهذا الغرض»، لافتة إلى أن «محاولة اعتراض تمّت لعدّة مُسيّرات في الأجواء السورية، يومَي السبت والأحد، من دون التمكن من إسقاطها». ورجّحت المصادر أن يكون التحرّك الأميركي «جاء بطلب من إسرائيل، للتخفيف من حدّة الأثر الذي تتركه مُسيّرات المقاومة في الجولان وغور الأردن، بعد تصاعد هجمات حزب الله واليمن والعراق ضدّ الأهداف الإسرائيلية في معظم الأراضي المحتلة».

وفي الموازاة، كثّفت القوات الأميركية في سوريا تدريباتها، حيث نفّذت خمسة تدريبات عسكرية بشكل متزامن في كل من قواعد «غويران» في مدينة الحسكة، و«الشدادي» جنوبها، ومطار «خراب الجير» شمالها، وقاعدتَي «قسرك» و«تل بيدر» في ريفها الشمالي الشرقي، بالإضافة إلى تدريبات في قاعدة معمل غاز «كونيكو» في ريف دير الزور الشمالي. كما استقدمت هذه القوات، مطلع الأسبوع الجاري، ثلاث دفعات من الأسلحة المنقولة جواً، ودفعة نُقلت براً عبر معبر «الوليد» غير الشرعي، تحمل أسلحة ومعدات وذخائر مختلفة، على متن 46 شاحنة. كذلك، واظبت المدفعية الأميركية وراجمات الصواريخ المتواجدة في حقل غاز «كونيكو»، في الأيام الماضية، على توجيه ضربات مدفعية على منطقتَي الجفرة وحويجة صكر اللتين يسيطر عليهما الجيش السوري، في محاولة لمنع فصائل المقاومة من تجديد استهدافها لقاعدة «كونيكو»، وذلك بعد استهدافها إياها أربع مرات في أقل من عشرة أيام. ونقلت واشنطن دفعةً من المعدات والأسلحة من قاعدة «حقل العمر» النفطي في ريف دير الزور الشرقي، و«الشدادي» في ريف الحسكة الجنوبي، إلى «كونيكو»، بهدف تعزيز الأخيرة وحمايتها من هجمات المقاومة المتكرّرة عليها. ويبدي الأميركيون اهتماماً خاصاً بالقاعدة المذكورة، لقربها من مناطق سيطرة الجيش السوري، ولوجود قوات فرنسية وبريطانية فيها، ولكونها تُعدّ قاعدة عسكرية واستخبارية.

9

السعودية «تُعقلن» خياراتها: «النصر» ليس بمتناول إسرائيل

حسين إبراهيم

يقول أحد المعارضين السعوديين إن ولي العهد، محمد بن سلمان، لا يمتلك خطة واضحة أو استراتيجية للتعامل مع التطورات الإقليمية الحالية، ما يفتح ثغرة كبيرة قد يتعرّض من خلالها لضربة سياسية، معتبراً أن الضغوط الداخلية ستتزايد عليه، ولا سيما في ظل استمرار الخلافات داخل الأسرة المالكة، والتدهور الذي تشهده صحة الملك سلمان. ولعل أحد مظاهر ذلك الارتباك، هو الازدواجية بين الموقف الرسمي الذي يلتزم بثوابت معينة، وموقف الإعلام والجيوش الإلكترونية التي تواكب العدوان الإسرائيلي وتعكس السردية الإسرائيلية. وعلى كل حال، فقد هذا الإعلام وتلك الجيوش الإلكترونية الكثير من الفعالية، ما يعني أن حرب السرديات حُسمت مبكراً، هذه المرة، لمصلحة قوى المقاومة.

للمقارنة فقط: عندما بدأت حرب عام 2006، تحدّثت السعودية بشكل رسمي عن «مغامرة»، محملةً المقاومة مسؤولية استدعاء العدوان على لبنان. أما اليوم، فلا يجرؤ أحد على تحميل المقاومة بصورة رسمية المسؤولية، وهذا مؤشر قوي إلى حجم التأييد للأخيرة في الشارع العربي، والذي يعود الفضل فيه إلى أن المقاومة في لبنان وفلسطين تخوض معركة واحدة بجبهتين. والأهم مما تقدّم، أن الموقف الرسمي السعودي يعكس عدم وجود قناعة لدى المملكة بأن التحالف الذي يخوض الحرب ضد المقاومة، لديه فرصة لإلحاق هزيمة بها. ويبدو أن السعودية حسمت باكراً أمرها هذه المرة، بأنها لا تستطيع تحمّل تأييد حرب على إيران، سواء كانت إسرائيلية فقط، أو إسرائيلية - أميركية، إلى درجة دفعت الإسرائيليين إلى اتهام الرياض، عبر الإعلام، بعرقلة الحرب على طهران.

وبالفعل، تحدّث تقرير لصحيفة «هآرتس» عن أن بعض الدول العربية، ولا سيما الخليجية، وتحديداً السعودية، دقّت جرس الإنذار حول ضربة إسرائيلية محتملة للمنشآت النفطية الإيرانية، وطلبت من الولايات المتحدة استخدام كل نفوذها لكبح الرد الإسرائيلي المحتمل على إيران. كذلك، يقول إيدي كوهين، على منصة «إكس»: «إلى كل من يتساءل أين الرد الإسرائيلي

> **تعتقد الرياض بأن الدفاعات الجوية الإسرائيلية متهتّكة والقوات البرية متضعضعة**

ضد النظام الإيراني؟ الحقيقة أن السعودية هي التي تضع العراقيل. الجماعة خايفين من انتقام إيراني - حوثي على المنشآت الاستراتيجية السعودية».

في المقابل، يعتقد حساب «ملفات كريستوف» السعودي، المعبّر بدقة عن التوجهات الرسمية للمملكة، أنه على رغم «تحقيقها نتائج ضخمة، فإن الوقت ليس في صالح إسرائيل من كل النواحي، الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية». ويضيف أن قوات الاحتلال «تواجه معضلة خطيرة تتمثّل في أن القبة الحديدية والوسائل الدفاعية المساندة، وصلت إلى حد الإنهاك والتهتّك جراء الهجمات المتكرّرة، إلى درجة أنه جرى نشر منظومات دفاعية أميركية لأول مرة للإسناد، وليس كما يروّج من أنها تحضير لاستهداف إيران، فضلاً عن تضعضع قدرات القوات البرية، بخلاف الادعاءات الرسمية والإعلامية بأنها القوة الرادعة والتي بمجرد دخولها ستنهي كل عمليات المقاومة».

هذا التقييم السعودي تَعزّز بعد أن رأت المملكة ودول الخليج الأخرى بأمّ عينها دقة الصواريخ الإيرانية التي تساقطت على إسرائيل في الأول من تشرين الأول الجاري، وعدم القدرة على اعتراضها على رغم بعد المسافة، فكيف إذا أرادت إيران استهداف قواعد أميركية أو منشآت نفطية في الخليج انتقاماً لأي تسهيل خليجي أو مشاركة أميركية في هجوم إسرائيلي عليها؟

مسلسل العمليات النوعية يتتالى الفدائيون... من غزة أيضاً

رام الله - **أحمد العبد**

مرّة أخرى، تقف إسرائيل عاجزة أمام طوفان العمليات الفدائية التي تضرب عمقها، وتتحوّل، مع مرور الوقت، إلى معضلة أمنية وعسكرية وسياسية لها، تفضح هشاشة منظومتها الأمنية في توفير الحماية للمستوطنين. وكانت مدينة أسدود جنوبي فلسطين المحتلة، على موعد، صباح أمس، مع عملية جديدة من هذا النوع، قُتل على إثرها ضابط في الشرطة الإسرائيلية، وأصيب أربعة أشخاص، بعدما فتح المنفّذ (الذي استشهد في ما بعد) النار على مركبة لشرطة الاحتلال. وكما في كل مرة، اعترى الارتباك سلطات العدو، بعد تنفيذ العملية التي قالت مصادر عبرية إنها وقعت في أكثر من مكان، ليتّضح لاحقاً أنها نُفّذت في موقع واحد، حيث فتح المنفّذ النار في اتجاه مركبات، أُصيب بعض سائقيها، فيما تأخّرت شرطة الاحتلال في توصيف الهجوم باعتباره قومياً. وأجرت الشرطة عمليات بحث مكثّفة في المنطقة للعثور على مزيد من المصابين، أو مشتبه فيهم، كما أغلقت الطريق السريع الرقم 4 أمام حركة المرور عقب العملية، وأطلقت مروحية لتمشيط المنطقة.

ويبدو أن شاباً فلسطينياً تمكّن من الوصول إلى تقاطع «يافني» قرب أسدود، حيث فتح النار من مسدس كان في حوزته، على مركبات المستوطنين، ومن ثم أطلق النار واشتبك مع شرطة الاحتلال، ما أدّى إلى إصابة ضابط في الشرطة، أُعلن لاحقاً مقتله، وإصابة آخرين. وبعد تخبّط استمرّ ساعات، قالت مصادر عبرية إن منفّذ العملية، واسمه محمد بسام دردونة، جاء في الأصل من جباليا في قطاع غزة، وانتقل من هناك إلى الضفة الغربية، ومنها إلى الداخل المحتل. وجاءت هذه العملية بعد أيام على مقتل مستوطن وإصابة خمسة بجروح جراء عملية طعن وقعت في أربعة مواقع مختلفة من مدينة الخضيرة، الأربعاء الماضي، واستشهد منفّذها. وفي محاولة لتدارك الفشل المستمر لشرطة الاحتلال والمنظومة الأمنية، تفاخر وزير الأمن القومي، إيتمار بن غفير، بعد وصوله إلى موقع هجوم أسدود، بأن سياسته في تسليح المستوطنين هي التي ساهمت في منع وقوع مجزرة. وكرّر بن غفير دعوته إلى المضي في تلك السياسة، كونها «تؤدّي دوراً في منع سقوط ضحايا أكثر في العمليات» بحسب زعمه، في حين نقلت إذاعة جيش الاحتلال عن الوزير قوله إنه تم توزيع 170 ألف قطعة سلاح على المستوطنين

> **تم توزيع 170 ألف قطعة سلاح على المستوطنين خلال ثمانية أشهر**

خلال ثمانية أشهر. كذلك، دعا إلى تشديد الحصار على غزة، قائلاً إنه «لو توقّفت إسرائيل عن إدخال النفط إلى القطاع، لكنّا نجحنا في إعادة المحتجزين».

وبدا ملاحظاً التأثير الذي تتركه العمليات الفدائية في الشارع الإسرائيلي، ليس فقط لجهة الهلع الذي تبثّه في صفوف المستوطنين، وإنّما أيضاً لناحية أعداد القتلى والجرحى التي تخلّفها، وذلك في موازاة تصعيد «حزب الله» عملياته شمال الأراضي المحتلة، والذي ينعكس بدوره على طبيعة الحياة التي أصابها الشلل. وبحسب إحصائية حول أعداد القتلى الإسرائيليين بفعل ضربات المقاومة في قطاع غزة، و«حزب الله» في لبنان، وجبهات الإسناد، وعمليات الداخل الفلسطيني، فقد قُتل 39 جندياً ومستوطناً منذ بداية الشهر الجاري، وفق الأرقام المعلنة، علماً أن الاحتلال تكبّد الخسائر الأكبر في جبهته الشمالية مع لبنان، إذ اعترف بسقوط 20 قتيلاً، فيما سقط 10 آخرون جراء العمليات الفدائية داخل فلسطين المحتلة، و7 في قطاع غزة، إضافة إلى قتيلين سقطا بفعل انفجار مُسيّرة عراقية في الجولان.

وفي سياق العمليات الفدائية في الداخل المحتل، قدّمت النيابة العسكرية الإسرائيلية، أمس، لائحة اتّهام ضد ثمانية شبان من الضفة، بادّعاء ضلوعهم في التفجير الذي وقع في تل أبيب، في 18 آب الماضي، وأسفر عن استشهاد المنفّذ، وإصابة شخص بجروح متوسطة. وجاء في بيان مشترك لشرطة الاحتلال و«الشاباك»، أنه «خلال التحقيق، تمّ الكشف عن خلية في منطقة نابلس، وتم تسليم عبوتين متفجرتين جاهزتين للاستخدام في عملية تُنفّذ في إسرائيل، وتلقّت الخلية توجيهات لتنفيذ عمليات تفجير في إسرائيل من مقر حماس في تركيا»، علماً أن العملية الاستشهادية التي نفّذها الشهيد جعفر منى آنذاك، تبنّتها «كتائب القسام» بالاشتراك مع «سرايا القدس».

واعتقل «الشاباك» وجيش الاحتلال عناصر في «حماس» في مدينة نابلس، قالا إنهم «قادة الخلية»، وإنهم كانوا على تواصل مع الأسير المحرّر عبادة بلال، الذي تم إبعاده بعد «صفقة شاليط» لتبادل الأسرى في عام 2011، وأصبح مسؤولاً في مقر قيادة «حماس» في تركيا، وإن التفجير نُفّذ بموجب تعليماته. وزعما أن أحد الناشطين سافر إلى تركيا عدّة مرات، وتلقّى مالاً لتمويل شراء مواد متفجرة، وتلقّى إرشادات حول تركيب عبوات ناسفة.

نسخة مطوّرة من «خطة الجنرالات»: العدو يستغفل العالم

غزة – **يوسف فارس**

على رغم تأكيد دولة الاحتلال في عشرات التصريحات الرسمية والتسريبات التي تصدرها الصحف العبرية، أن العملية البرية في محافظة شمال قطاع غزة لا تهدف إلى تطبيق «خطة الجنرالات»، إلا أن السلوك الميداني لا يشير إلا إلى مساع لعزل المحافظة عن بقية مناطق شمال وادي غزة، حيث عملت قوات الهندسة، خلال الـ11 يوماً الماضية، على نسف المئات من الأبنية، وصولاً إلى شق طرق جديدة تطوّق بها مخيم جباليا وبلدتي بيت لاهيا وبيت حانون بشكل كلي. وما كشفته الأيام الماضية، هو أن العدو لا يطبّق «خطة الجنرالات» التي وضعها إيغور آيلاند بشكل حرفي، وإنما أعاد تطويرها وإنتاجها على نحو لا يثير مواقف دولية ناقدة، ويسمح بتطبيقها بالطريقة نفسها التي تمّت بها العملية البرية في رفح؛ إذ يجري الإعلان عن عمليات محدودة، ذات طبيعة عسكرية بحت، تتطوّر على نحو زاحف إلى تدمير المدينة بشكل كامل، واحتلالها وعدم السماح للسكان بالعودة إليها.

في مخيم جباليا وبلدات شمال القطاع، تتقاطع الشواهد مع ما جرى في رفح، غير أن نقطة الاختلاف هنا، هي أن آلاف الأسر كسرت أوامر النزوح وصمدت في منازلها، وقبلها رفضت مستشفيات شمال القطاع الثلاثة، «الإندونيسي» و«كمال عدوان» و«العودة»، وطواقم الإسعاف والدفاع المدني، الانصياع للأوامر. بتعبير آخر؛ كل هؤلاء عطّلوا، حتى اللحظة، المأمول إسرائيلياً من تلك العملية. وضمن حرب الإرادات هذه أيضاً، كثّف جيش العدو عمليات الاستهداف المباشر والعشوائي للمنازل ومراكز الإيواء. وأفادت مصادر صحية، «الأخبار»، بأن حصيلة الشهداء، منذ بداية العملية البرية وحتى أمس، في محافظة الشمال، تجاوزت حتى الـ400 شهيد. في مقابل ذلك، بدا أن تكتيك المقاومة في الاقتصاد في استخدام الذخيرة وتنفيذ العمليات الدقيقة والشديدة التأثير، قد أثمر في المحافظة وتيرة ميدان مشتعلة ومتصاعدة، لم تعطِ جيش العدو أي هامش للعمل المريح. وأمس، نفّذت الأذرع العسكرية لفصائل المقاومة عدداً من المهمات القتالية، إذ أعلنت «سرايا القدس» تمكن مقاوميها من استهداف تحشّدات العدو شرق مخيم جباليا بوابل من قذائف الهاون النظامية الثقيلة. كذلك، أكدت السرايا تدمير دبابة «ميركافا» بقذيفة «آر بي جي». كما وزّع «الإعلام العسكري» التابع لـ«كتائب القسام» مقطعاً مصوّراً أظهر تمكّن مقاومي الكتائب من استهداف قوة راجلة تسلّلت إلى أحد المنازل شرق المخيم بقذيفة «تي بي جي».

في محصّلة الأمر، تلتقي آراء الكتّاب الإسرائيليين، وحتى جيش العدو، على أن كلمة السر التي ستحدّد نجاح أي مخطّط أو فشله، هو مدى انصياع 400 ألف صامد في شمال القطاع لتلك التهديدات. وأمام الصمود الكبير، من المنتظر أن تضاف «خطة الجنرالات» إلى قائمة طويلة من الخطط، تضم «حكم العشائر» و«الفقاعات الإنسانية» و«روابط القرى» و«التهجير الكبير»، والتي حكم عليها الأهالي جميعاً بالفشل.

آلاف الأسر كسرت أوامر النزوح وصمدت في منازلها في مخيم جباليا وبلدات شمال القطاع (أ ف ب)



على الغلاف

أثارت التقارير الأخيرة التي نشرتها هيئة الإذاعة البريطانية «بي. بي. سي» سخطاً عارماً، بعدما خرقت الأخلاقيات والقواعد المهنية الموضوعية، بعد زيارة فريقها للقرى اللبنانية الحدودية برفقة قوات الاحتلال الإسرائيلي. ما يُعد انتهاكاً للسيادة اللبنانية. في خضم حرب الإبادة المستمرة على فلسطين والمتصاعدة في لبنان، يبرز دور الإعلام الغربي بمثابة شريك ومتواطئ في الحرب، يقدم صورة مشوّهة تخدم مصالح الاحتلال وتبرر جرائمه بحق المدنيين. ما يظهر بوضوح في التغطية الإعلامية لجهات مثل «بي. بي. سي» وغيرها هو محاولة لصياغة الروايات وفقاً لأجندات تتماهى مع أهداف الكيان الدعائية، على حساب الدماء والدمار والتهجير. وليكن الأمر واضحاً، ليست هذه التغطيات مجرد أخطاء عرضية، بل جزء من «نمط ممنهج» يستهدف تشويه صورة الفلسطينيين والمقاومة اللبنانية، وتقويض شرعيتها في الوعي العام الغربي والعالمي

إعلام الغرب الجماعي شريك في إبادتنا

BBC وأخواتها وجه الاستعمار العاري



علي عواد

يوم الاحد الماضي، اصطحبت قوات الاحتلال الإسرائيلي مجموعة من الصحافيين الغربيين (مثل «بي. بي‌سي» و«سي. أن. أن» ووكالتَي «رويترز» و«أسوشيتد برس» وFT و«فوكس نيوز») إلى جنوب لبنان، لاطلاعهم على ما وصفه العسكريون بأنه «بنية تحتية واسعة النطاق للمسلحين»، أقامت فيها «جماعة «حزب الله» المسلحة قواعد عمليات أمامية». وقبل ذلك بيوم واحد، أي السبت، نشرت «بي. سي» تقريراً من داخل القرى اللبنانية الحدودية مع فلسطين المحتلة، يقدم روايةً واضحةً من وجهة نظر الاحتلال. واعتمد أسلوب التغطية بشكل رئيسي على المعلومات التي يوفّرها الإسرائيلي، مع التركيز على تبرير العمليات العسكرية، بصفتها ردّاً على تهديدات «الإرهابيين». كما عرضت قوات الاحتلال أسلحة زعمت أنّها تابعة للمقاومة اللبنانية داخل منازل المدنيين. كُتب التقرير بروحية داعمة للاحتلال من دون مساءلة جادة أو تحقيق مستقل في ادعاءاته، مع التقليل من الخسائر المدنية أو الإضرار بالمدنيين اللبنانيين. وصوّر المقاومة على أنها «تهديد أمني أساسي»، متجاهلاً السياق الأوسع للصراع وتضامن المقاومة اللبنانية مع القضية الفلسطينية التي أحيتها عملية «طوفان الأقصى». أعدّت لوسي ويليامسون، الصحافية الأميركية العاملة مراسلة في باريس لمصلحة «بي. بي. سي» منذ عام 2014، هذا التقرير الذي حمل عنوان «داخل مناطق القتال الإسرائيلية في جنوب لبنان». ويليامسون، التي بدأت مسيرتها مع «بي. بي. سي» عام 2002 كمراسلة في الشرق الأوسط، غطّت أثناء مسيرتها أحداثاً دولية بارزة، مثل التعافي من تسونامي عام 2004 في إندونيسيا، وكذلك النزاعات في الشرق الأوسط كالحرب الإسرائيلية على لبنان في عام 2006. تحمل شهادة في الأدب الإنكليزي واللغة «الفارسية» من جامعة «مانشستر»، لكن اسمها ظهر أخيراً في سياقات مثيرة للجدل، إذ واجهت انتقادات الشهر الماضي على منصات التواصل الاجتماعي بعدما وصفت في تقرير لها الفلسطينيين بأنهم «يفرّون» من جنين، بدلاً من توضيح أنّ الاحتلال أجبرهم على النزوح. كذلك، تصدرت ويليامسون عناوين الأخبار بعد مقابلتها مع الملاكم الأميركي البريطاني، أندرو تايت، الشخصية الإشكالية المعروفة بدعمها للرئيس السابق للولايات المتحدة، دونالد ترامب، وتأثيرها الكبير في المجتمعات اليمينية الرقمية.

هذه الانحيازات ليست وليدة اللحظة؛ بل تُظهر كيف تحوّلت مؤسسات إعلامية غربية، مثل «بي. بي. سي»، إلى أدوات تخدم أجندات سياسية تسعى إلى تقويض حركات التحرر العربية، وخصوصاً المقاومتين الفلسطينية واللبنانية. تحت غطاء «الحياد»، تقدّم هذه الوسائل الإعلامية تغطيات تتماهى مع الرواية الإسرائيلية، كما حدث في التقرير الذي رافقت فيه «بي. بي. سي» قوات الاحتلال داخل الأراضي اللبنانية. وبدلاً من نقل واقع العدوان الإسرائيلي، اكتفت بنقل سردياته حول «مخاطر حزب الله»، ما يعكس دور هذه المؤسسات في تعزيز آلة الدعاية الإسرائيلية، وتجاوزها حدود العمل المهني لمصلحة أجندات سياسية معادية للمقاومة.

ليس جديداً على «بي. بي. سي» نشر تقارير «مضلّلة» تسعى إلى تبرير وحشية الاحتلال. في إحدى تغطياتها الشهيرة العام الماضي، نشرت تقريراً تساءل عن إمكانية وجود «أنفاق تحت مستشفيات غزة» قبل ساعات من مجزرة «مستشفى المعمداني» في محاولة واضحة لإضفاء الشرعية على قصف البنية التحتية الطبية والمدنية. يمهّد هذا النوع من التقارير، الرأي العام الغربي، لتقبّل «الجرائم ضد الإنسانية»، ويوفر غطاءً أخلاقياً للانتهاكات الجسيمة التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي. إنّ الادعاء بأن المقاومة تستخدم المدنيين «دروعاً بشرية» ليس سوى أسلوب دعائي يهدف إلى نزع التعاطف مع الضحايا وإعادة صياغة دور المعتدي في صورة «دفاع عن النفس».

هذا التمييز العنصري في التعامل مع الشعوب الرازحة تحت الاحتلال وأذرع الاستعمار العسكرية، تطبقه «بي. بي. سي» أيضاً مع الصحافيين غير الأوروبيين العاملين لديها. إذ تقدم الإذاعة البريطانية للعاملين الأوروبيين دورات تسمّى «تدريبات البيئة العدائية» Hostile Environment Training بهدف حمايتهم وتأمين تغطيتهم، في حين أن الصحافيين العرب - سواء الذين ترسلهم من لندن أو العاملين في الميدان - يُحرمون من هذه التدريبات. ويعكس هذا التمييز «نظرةً استعماريةً» ترى العرب بشراً من الدرجة الثانية، ما يعرّض العاملين لمخاطر مميتة. في لبنان، أرسلت المحطة موظفين من مكتب «بي. بي. سي» في مصر من دون توفير أي حماية لهم، وهو ما يعكس سياسة الإهمال المتعمد تجاه الصحافيين العرب، الذين يُتركون لمصيرهم من دون ضمانات.

في الشأن اللبناني، تجاوزت «بي. بي. سي» ووسائل إعلام غربية أخرى حدود العمل الصحافي، لتصبح «جزءاً من إعلام الاحتلال. خطوة اعتبرتها المقاومة جزءاً من الحرب الدعائية، وتأتي ضمن إستراتيجية إعلامية أوسع تهدف إلى إعادة صياغة الرواية لمصلحة إسرائيل، وتبرير عدوانها على لبنان كما هي الحال في فلسطين. وهذا النهج الدعائي ليس جديداً، فمنذ حرب عام 2006، كان الإعلام الغربي يعمل على تحريف الحقائق وتقديم العدوان الإسرائيلي على لبنان في إطار «دفاعي». واليوم، مع تصاعد العدوان على لبنان، تعود هذه المؤسسات الإعلامية لتلعب الدور نفسه، مقدمة إسرائيل «الضحية» التي تواجه «تهديداً وجودياً» من مقاومة محلية مشروعة.

تسبّبت قوات الاحتلال في استشهاد أكثر من 2300 شخص حتى الآن في لبنان، وتشريد نحو مليون ونصف مليون آخرين. مع ذلك، تركز التغطية الغربية على «تحويل الأنظار عن المجازر»، بإعادة تدوير الروايات الإسرائيلية حول «التهديدات الأمنية» و«البنية التحتية الإرهابية». متغافلة عن جوهر الصراع: «احتلال واستعمار»، وتتبنى بدلاً من ذلك منظوراً يبرّر الجرائم تحت مسميات زائفة، ولا سيما عبارة «ضرب مخازن أسلحة» أو «تدمير أنفاق». هذه السرديات ليست بريئة، بل تخدم مباشرة مصالح إسرائيل، وتخلق رأياً عاماً متعاطفاً مع الاحتلال، ما يعزز «الإفلات من العقاب» الذي تتمتع به إسرائيل على الساحة الدولية.

وقد اتهم عدد من الصحافيين في «بي. بي. سي»، مؤسستهم، العام الماضي، بفقدان المصداقية، وجاءت اتهاماتهم بأن التغطية الإخبارية في غزة تتسم بمعايير مزدوجة، إذ تُستخدم تعبيرات مثل «المذبحة» فقط عند الحديث عن «حماس» من دون الإشارة إلى الجرائم الإسرائيلية. هذا الوضع المقلق ليس مقتصراً على «بي. بي. سي» فقط، بل يمتد ليشمل وكالات إخبارية أخرى مثل «سي. أن. أن» و«رويترز». على سبيل المثال، اتُّهمت «سي. أن. أن» بتمرير أكاذيب الاحتلال حول «جرائم حماس الوحشية» ولا سيما كذبة الـ«40 رضيعاً»، وهو ما برر استهداف إسرائيل للمدنيين في غزة. كذلك، تعرّضت وكالتا «رويترز» «أسوشيتد برس» لانتقادات بسبب تغطيات تنقصها الموضوعية، ما يعزز تبرير العنف الإسرائيلي بدلاً من تقديم صورة متوازنة.

وانطلاقاً مما حدث، توقف عدد من الصحافيين في بيروت عن العمل في «بي بي سي»، يوم الإثنين الماضي، احتجاجاً على تقرير المؤسسة. ويتألف الفريق من ستّة موظفين، من بينهم سناء الخوري ومحمد همدر وجوي سليم. وقد أعربوا عن نيتهم عدم العودة إلى العمل حتى تصدر المؤسسة اعتذاراً رسمياً عن التقرير أو تُحاسب الفريق الذي رافق القوات الإسرائيلية.

يتعامل الإعلام الغربي مع الشعوب الواقعة تحت الاحتلال بمنطق استعلائي يعكس نظرة دونية تجاهها، كأن معاناتها أقل أهمية أو أنها تستحق ما يحدث لها. تنم هذه التغطيات عن عقلية استشراقية قديمة تعيد إنتاج صورة «المتحضر» مقابل «الهمجي»، وتسوّغ الوحشية التي يمارسها الاحتلال. والدعم المستمر من الغرب لإسرائيل، مادياً وعسكرياً وإعلامياً، هو الذي يمنحها حرية التصرف بلا قيود أخلاقية، بما يتماشى مع دورها كأداة للاستعمار. حتى العاملين في تلك القنوات الإعلامية يعانون من الأنظمة المُستعمرة نفسها. ولا يواجه هؤلاء الصحافيون فقط التمييز العنصري، بل أيضاً معاناة حيوية يومية من رواتب منخفضة وضغوط اقتصادية، ما يحوّل العمل الصحافي من مهمة إنسانية إلى نضال شخصي للبقاء، داخل منظومة تخدم مصالح قوى استعمارية أوسع.

> **التمييز العنصري في التعامل مع الشعوب الرازحة تحت الاحتلال والاستعمار، تطبقه bbc أيضاً مع صحافييها العرب**

شراكة في كذبة الاغتصاب الجماعي

بعد عملية «طوفان الأقصى»، أطلقت «هيئة الإذاعة البريطانية» مزاعم خطيرة حول وقوع جرائم «اغتصاب جماعي» و«قطع رؤوس» للنساء، استناداً إلى «مصادر» إسرائيلية غير موثوقة. تجاهل التقرير الذي صاغته أيضاً لوسي وليامسون، أبسط المعايير المهنية، إذ لم يعتمد على أدلة جنائية أو شهادات موثوقة من ناجين، بل استند إلى روايات كاذبة من أفراد شاركوا في جمع الجثث من جمعية «زاكا» ZAKA التي سبق أن فضح الإعلام العبري حالات التحرش الجنسي والفساد داخلها («الأخبار» 3/4/2024)، ومن دون وجود طبيب شرعي أو تحقيق رسمي.

أظهرت صياغة التقرير انحيازاً واضحاً إلى الرواية الإسرائيلية، إذ لم تسع «بي. بي. سي» للتواصل مع أي جهات محايدة أو منظمات حقوقية. وبدل التحقق من مصداقية الادعاءات، سمحت المؤسسة البريطانية لوليامسون بنقل ما عرضته الشرطة الإسرائيلية من شهادات وفيديوهات مفبركة، رغم غياب أي دلائل قاطعة أو مقابلات مع ضحايا مباشرين. يعكس هذا الأسلوب تحوّل «بي. بي. سي» من وسيلة إعلامية كانت تتمتع بمصداقية إلى ماكينة إعلامية في الحرب النفسية ضد الفلسطينيين.

يُستخدم هذا النوع من التقارير لتبرير المجازر بحق المدنيين والأطفال في غزة، ما يؤكد تواطؤ الإعلام الغربي في الحملة الدعائية الإسرائيلية، التي تهدف إلى تشويه صورة المقاومة وتبرير القتل الجماعي تحت ستار «الدفاع عن النفس» من هجمات «الهمج».



(نهاد علم الدين)



(علي خليل)

ماذا بعد توقيف «الصحافي» الإسرائيلي في بيروت ثم تهريبه؟

الجواسيس تسرح وتمرح... والدولة غاشية وماشية

زكية الديراني

قبل اندلاع الحرب الإسرائيلية على لبنان، كانت الساحة الإعلامية تشهد فوضى لا مثيل لها. يومها، علت الأصوات مطالبةً بتنظيم عملية دخول الصحافيين الأجانب إلى لبنان، لتغطية الأحداث التي شهدتها ضاحية بيروت الجنوبية، بدءاً من اغتيال القائد في «حزب الله» فؤاد شكر وصولاً إلى تفجير أجهزة البايجر وما تلاهما من اغتيالات. ونبّه كثيرون ممّن هم معنيون بالملف الإعلامي، من خطر الفوضى التي تنذر بحرب إعلامية ونفسية لا تقل أهميةً عن الحرب العسكرية. لكن تلك الأصوات لم تصل إلى مسامع الجهات المختصة بالملف الإعلامي، على رأسها الحكومة اللبنانية ووزارة الإعلام و«المجلس الوطني للإعلام» والأمن العام ومديرية المخابرات وباقي المؤسسات والوزارات الموكلة الاهتمام بالملف... إلى أن انفجرت الساحة الإعلامية قبل أيام، مع الإعلان عن توقيف الصحافي الإسرائيلي يشوع تارتاكوفسكي في لبنان بتهمة التجسّس لمصلحة العدو، بعدما دخل البلد بجواز سفره البريطاني.

أول من أمس، ارتفعت الأصوات مجدداً، مع الكشف عن إدخال العدو فرقاً صحافية أجنبية («بي. بي‌سي» و«سي. أن. أن» ووكالتي «رويترز» و«أسوشيتد برس» وFT و«فوكس نيوز») إلى داخل إحدى القرى اللبنانية الحدودية مع فلسطين المحتلّة لأهداف دعائية واضحة في خرق واضح للسيادة اللبنانية. قدّم هذا الإعلام السردية الإسرائيلية لما يحدث، وبرّر قصف الجنوبيين وتهجيرهم بحجة أنّهم متواطئون مع المقاومة ويخزّنون الأسلحة في بيوتهم بهدف إضفاء الشرعية على عملية تهجيرهم. مع العلم أنّ تلك الوسائل تتخذ مكتبها الأساسي في فلسطين المحتلة. فأين الجهات الرسمية المعنية بهذا الملفّ؟ وما موقفها من هذا الخرق الواضح للسيادة اللبنانية والسماح بدخول إعلام أقل ما يقال عنه اليوم بأنّه إعلام حربي يشنّ حرب إبادة علينا تماماً مثل الآلة العسكرية الإسرائيلية؟

في هذا السياق، تلفت المعلومات لـ «الأخبار» إلى أنّ أكثر من 1300 صحافي ومراسل أجنبي وعربي دخلوا لبنان في الأسابيع القليلة الأخيرة. بعد استحصالهم على إجازة التراخيص من وزارة الإعلام والجهات المختصة التي وفرت غطاء عملهم. وتشير المصادر إلى أنّ من بين الصحافيين، هناك من يملك جوازات سفر مزدوجة، ما يعقّد عملية التعرف إلى هويتهم الحقيقية. وتكشف المعلومات أنّ غالبية الصحافيين الأجانب، يتحركون على الأراضي اللبنانية كافة، ضمن فرق أمنية تؤمن حمايتهم للدخول والخروج إلى النقاط المحددة.

فور انتشار خبر دخول وسائل أجنبية مع قوات العدو إلى قرى لبنانية حدودية وانتهاك السيادة اللبنانية، بدأت التساؤلات تُطرح حول دور الجهات الإعلامية الداخلية في هذه المرحلة التي تشهد حرباً إعلامية فتنوية، وخصوصاً أن وسائل الإعلام الأجنبية المطبّعة مع العدو، تملك مكاتب في بيروت وتمارس عملها بالتماهي مع السردية الإسرائيلية.

من جانبه، لفت وزير الإعلام زياد مكاري في اتصال سريع معنا، إلى أنّه في صدد القيام بخطوات عدة من أجل الضغط على الإعلام الأجنبي المتواطئ مع قوات العدو، والذي يملك مكاتب في بيروت. وأشار مكاري الى أنّ مشكلة الإعلام متعددة الجوانب، معرّجاً على انتشار الفوضى على صفحات السوشال ميديا التي يروّج بعضها لأخبار تحريضية ضد النازحين اللبنانيين. لم ينس مكاري أن ينفض يد وزارة الإعلام من مسؤولية الفوضى الحاصلة على الساحة، معتبراً أنّ جزءاً من المسؤولية يتحملها «المجلس الوطني للإعلام المرئي والمسموع». وفي نهاية يوم أمس، أصدر الوزير بياناً خجولاً طلب فيه من وسائل إعلام أجنبية «الالتزام بعدم إرسال صحافييكم برفقة جيش العدو الإسرائيلي في أي عمليات تنطوي على توغل في أراضينا»!

يبدو واضحاً أن الجهات الإعلامية تتقاعس عن تحمّل المسؤولية خوفاً على مصالحها وعلاقاتها مع الخارج. فقد خرج رئيس «المجلس الوطني للإعلام المرئي والمسموع» عبد الهادي محفوظ في حديث معنا، ليحمّل الوزارة مسؤولية الفوضى الحاصلة. وقال: «إنّ المجلس يدعو وزارة الإعلام إلى اتخاذ إجراءات صارمة بحق كل مؤسسة إعلامية تعتدي على السيادة اللبنانية. إنّ الوزارة هي التي أعطت الإجازة للإعلاميين لدخول لبنان ويجب سحبها منهم وتوقيف عملهم». وأضاف محفوظ «إنّ الحكومة اللبنانية وحدها القادرة على تحديد القرار الذي ستتخذه بالنسبة إلى الموقف تجاه التغطية الأجنبية، على اعتبار أن وزير الإعلام يعود في قراراته إلى الحكومة اللبنانية. لكن تجربتنا مع الحكومة فاشلة ولا تنفذ أي توصيات نقدمها. نرفع توصيات للحكومة ولكنها لا ترى النور. هناك الكثير من القوى السياسية التي لا تريد تزويد المجلس بصلاحياته الشرعية».

وينفي محفوظ غياب «المجلس الوطني للإعلام المرئي والمسموع» عن السمع في ظل الفوضى الإعلامية الداخلية، قائلاً: «نقف ضد إسرائيل ونلتزم بالمقاومة، ولكن نعتبر أنّ الإعلام بشكل عام، يحتاج إلى عناية خاصة غائبة من قبل الدولة. لقد اتخذنا موقفاً من نشر قناة mtv خبراً تحريضياً على النازحين، وكذلك قمنا بخطوات مماثلة ضد الأخبار المغلوطة التي تحرّض على الفتنة».

في المقابل، يبدو أنّ محفوظ لا يقرأ أبعاد التغطية الإعلامية الأجنبية منذ بدء الإبادة في غزة، التي تروّج للسردية الإسرائيلية وتقمع موظفيها من التعبير عن رأيهم بالوقوف إلى جانب الفلسطينيين. إذ راح محفوظ يشيد أثناء حديثه معنا، بأداء شبكة bbc، واصفاً إياها بأنها «تنتصر في بعض مواقفها لغزة. إنها موضوعية أكثر من بعض القنوات الأجنبية»!

علي بالي



أسعد أبو خليل

تا-نهيسي كوتس ظاهرة إعلاميّة وسياسيّة هنا. احتفت الدوائر الليبراليّة المتنفّذة في الإعلام الأميركي بهذا الكاتب الأسود كأمير بيان الصحافة الأميركيّة على مدى سنوات. الاحتفاء به طال الجامعات والمؤسّسات. كان يتلقّى دعوات لا قدرة له على تلبيتها بسبب غزارتها. نشأ في مدينة بلتيمور وتعلّم في «جامعة هاوِرد» ذات الغالبية السوداء. مجلّة «أتلانتيك» الليبرالية الصهيونية (يرأس تحريرها الصهيوني العنصري، جيفري غولدبرغ، الذي تجنّدَ في «جيش» الاحتلال وهو يحظى اليوم بتمويل من أرملة ستيف جوبز) أعطته فرصة كي يكتب ما يشاء وفي أي موضوع وأصبحت مقالاته أبرز ما يظهر في المجلّة. نال «جائزة ماكرثر» لـ «عباقرة». وكانت سياسات كوتس لا تزعج المؤسّسة الحاكمة كثيراً رغم تصدّيه للعنصريّة البيضاء، لكن بلغة لا تُشعر البيض بالاضطراب. لكنّ كوتس بات مُستهدفاً. ما القصّة؟ حرب الإبادة في غزة أطلقته كأهم صوت ضد إسرائيل في أميركا. وكان كوتس قد غادر «أتلانتيك» مستقيلاً من دون طول شرح. زار فلسطين المحتلّة لأيام وعاد غاضباً ومُستفظِعاً وكتب عن زيارته. تعرّف إلى رشيد الخالدي في نيويورك وقرأ الكثير عن تاريخ القضيّة. نشر أخيراً كتاب «الرسالة» الذي يتضمّن وصفاً ساحراً لمشاهداته في فلسطين ولاحتجاجه إزاء ما رأى (الكتاب تسلّق إلى صدارة الكتب الأكثر مبيعاً في «نيويورك تايمز»). هو الوحيد الذي تجرأ على مقارنة الصهيونيّة بالعنصريّة البيضاء التي استعبدت السود هنا. يرفض في كتاباته أن يلتقي بمؤيّدي الصهيونية لأنه يرى أن وجهة نظرهم نُقلت هنا بما فيه الكفاية. على اللوبي الصهيوني أن يقلق من هذا الكاتب الشاب لأنّ له تأثيراً بدليل انزعاج الإعلاميين الصهاينة منه. بعضهم انتقده لأنه زار فلسطين لعشرة أيام، كأننا نحتاج إلى أن نزور مكان القمع والقتل والمجازر والاستيطان كي ننال حق التعليق. كان علينا زيارة الجزائر قبل التحرير كي نصدر رأينا في مجازر الاستعمار؟ هذه حيل صهيونية، كل يوم خدعة وكل يوم ذريعة. كوتس ليس من النوع الذي يجبن أو يخاف. هذا اسم ستسمعون عنه الكثير في السنوات المقبلة.

هوامش على دفتر «الطوفان»

قاطعوا هذه القنوات «الصهيونية»

بعدما أثبتت بعض القنوات العربية انحيازها الصارخ إلى العدو الصهيوني، عبر استخدامها مصطلحات مضلّلة ونشرها أخباراً مفبركة في تغطيتها للعدوان الصهيوني على قطاع غزّة ولبنان على حد سواء، شنّ مستخدمو منصّات التواصل الاجتماعي ومناصرو القضية الفلسطينية هجوماً على تلك القنوات، وعلى رأسها قناة «العربية» وحساب «الحدث» التابع لها الذي يُعنى بنشر الأخبار العاجلة وكذلك قناة «سكاي نيوز عربية». ودعا الناشطون على منصّات التواصل الاجتماعي إلى مقاطعة تلك القنوات، واصفين إياها بأنّها «قنوات عبريّة ناطقة بالعربيّة».

وجاءت تلك الدعوة عقب انتقادات عدة وجّهت إلى القنوات، آخرها كان موجّهاً لـ«سكاي نيوز»، التي وصفت جنود «قوات» الاحتلال المستهدفين في العملية التي نفذتها المقاومة اللبنانية على معسكر تدريب للواء غولاني في «بنيامينا» جنوب حيفا، بأنّهم «ضحايا» و«مراهقون». كما زعمت أنّ المقاومة الإسلاميّة استهدفت «مدرسة» بدلاً من قاعدة عسكرية، مع العلم أنّ القناة ذاتها غالباً ما تتجنب الإشارة إلى الضحايا الفلسطينيين بالوصف الدقيق الذي يؤكّد أنّهم مدنيون، حتّى إنّها وصفت سابقاً الطفلة الفلسطينية هند رجب، التي استشهدت جرّاء العدوان الصهيوني، بأنّها «امرأة صغيرة». وبعد الحملة الافتراضية التي انطلقت ضدها، اضطرت «سكاي نيوز»، إلى حذف التغريدة عن «مراهقي» قوات الاحتلال. لكنّ ذلك لن يمحو النهج التحريري الذي تعتمده الشبكة، والهادف إلى التلاعب بالصفات العمرية والمهنية وفقاً لما تقتضيه الحاجة، ودوماً بما يضمن إثارة التعاطف مع إسرائيل وتبرئة جرائمها. وقد سبق أن تناولت الشبكة في شهر كانون الثاني (يناير) المنصرم استشهاد الطفلة رقية أحمد عودة أبو دهوك جهالين برصاص الشرطة الإسرائيلية على حاجز «بيت إكسا» العسكري، شمال غرب مدينة القدس المحتلة. وذكرت الشبكة أنّ الشهيدة هي «شابة» Young Lady، رغم الإشارة إلى أنّ «عمرها يراوح بين ثلاث وأربع سنوات». أما عن كيفية استشهادها مع شخصين آخرين كانا في مركبة أخرى، فقد اعتبر التقرير أنّ رصاصة طائشة وجدت طريقها «مصادفةً» إلى داخل الشاحنة، وعن «طريق الخطأ» أثناء إطلاق القوات الإسرائيلية النار باتجاه سيارتين أثناء مرورهما عبر الحاجز، ما أدى إلى إصابة رجل وزوجته في سيارتهما بذريعة «محاولتهما تنفيذ عملية دهس».





كلمات في «العشق»

علي حسين شمس الدين *

أراه حين أخلد إلى موتي في الليل
يمشي الهوينا خفيفا على سطح البسيطة...
وحوله اجتمع حفاة الأرض منذ بدء الخليقة
على فقرهم... على بؤسهم
أفواجٌ وأمواج كما السيل
وأرى غماماً لطيفاً يظلّل رأسه
العاري تحت الشمس
وظلّاً إلهيّاً يحفّ به من كل ميل
وأرى هامته، كهامة جدّه
أعلى من حجيج عرفَة
ومن ضربة السيف
وأراه كما كان جدُّه
أبهى من مكة... إذ هو ساجد في المحراب
بهيّاً نقيّاً كبدرٍ مشرق في ليالي الصيف
من ألبَسَك هذهِ العباءة، عباءة جدك؟
وأوحى إليك ما أوحى إليه من أسرار الكون
وأطلقَ فمه فيك، مما كان ومما يكون؟
ومن ملأ قلبك بهذا العشق
وكشف لعقلك سرّه المكنون؟
ناديتك وقد اختلطت عليّ بك الأسماء
ونظرتُ فما وجدتُ معك سوى العارفين
والزاهدين والفقراء
وما وجدت حولك سوى الشرفاء
كلُّ أسرج معك الخيل
ومضيت في السماء
ثم رأيتك عبر السنين تعود
كلما اشتدّ الظلم وسادت عتمة الليل
على صهوة النجوم رأيتك تعود
نجماً سُهيلْ...

* جرّاح لبناني

الأخبار al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين

مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الأوائل
15ـ01 /666314 ـ 03 / 828381
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com